الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٨٥**

الأربعاء ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كامارا (ليبريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٧٠ و ٧١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/66/345)

مشروعا القرارين (A/66/L.26 و A/66/L.29)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/66/81، A/66/332، A/66/339 و A/66/357)

مشروع القرار (A/66/L.28)

(ب) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/66/80)

مشروع القرار (A/66/L.27)

(ج) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

تقرير الأمين العام (A/66/331)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا كي يعرض مشروعي القرارين A/66/L.26 و A/66/L.27.

السيد سوبكو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أقوم، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.26، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، ومشروع القرار الوارد في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوثيقة A/66/L.27، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“.

اسمحوا لي أولاً أن انتقل إلى القرار المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعلقان أهمية كبيرة على سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ففي العام الماضي، أطلق المفوض جورجيفا حملة واسعة النطاق، تحت عنوان ”لا تطلق النار! أنا عامل في المجال الإنساني“، دعت إلى توفير أكثر ظروف الأمان الممكنة لعمال الإغاثة الإنسانية واحترام المبادئ الإنسانية الأساسية للبشرية، والتراهة، والحياد، والاستقلال. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدد الإصابات والحوادث التي وقعت في صفوف العاملين في المجال الإنساني في السنوات الأخيرة، خاصة عندما تتعمد الهجمات استهداف الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

إن مشروع القرار، مع قائمة مقدميه المتزايدة كمّاً وتنوعاً، تظهر أن جميع الدول الأعضاء تشعر بالقلق إزاء مسألة السلامة والأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة، وأن بإمكانها أن تتحد حول هذه المسألة. ونحن نثمن عاليا عمل والتزام العاملين في مجال المساعدة الإنسانية – بمن فيهم آلاف العاملين المعينين محلياً – الذين كثيرا ما يعرّضون حياتهم للخطر بغية تقديم المساعدة الإنسانية.

ونلاحظ بارتياح أن مشروع قرار هذه السنة يتضمن لغة معززة بشأن اختطاف العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة محليا ودوليا على السواء وأخذهم رهائن.

لقد أدركت الأمم المتحدة ومنظمات المعونة أنها يجب أن تدير المخاطر كي تواصل العمل في أكثر حالات الطوارئ تعقيداً. وينبغي لبناء العلاقات الطيبة والثقة مع الحكومات، ومع السكان المتضررين، أن يكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة المخاطر في المجال الإنساني، وهو بات الآن موضع تنويه في مشروع القرار.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها إدارة السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من أجل مواصلة النهوض بالرؤية الاستراتيجية لنظام إدارة الأمن بشكل حديث ومهني يمكّن الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها. وبناء على هذه التطورات الإيجابية، يجب أن تواصل الأمم المتحدة تكييف سياساتها الأمنية بغية تمكين العاملين في المجال الإنساني من الاستجابة في مستهل حالة الطوارئ. فنحن لا يسعنا أن نتأخر في العمل لإنقاذ الأرواح.

ونظرا لعدد الإصابات والضحايا بين العاملين في المجال الإنساني الناجمة عن حوادث الطرق، فإن مسألة السلامة على الطرق نوقشت كذلك هذا العام. ونرحب بمبادرات الأمانة العامة القاضية بمواصلة تعزيز سلامة الطرق والتدريب بشأن هذه المسألة.

وفي ختام عرض مشروع القرار هذا، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها في المفاوضات وعلى ما أبدته من صراحة ورغبة إزاء الاتفاق على المسائل الهامة التي يتناولها مشروع القرار. ونشكر بحرارة الدول الأعضاء العديدة التي شاركت في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى.

اسمحوا لي الآن أن أعرض مشروع القرار الذي قدّمه الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وقد تم تشاطره مع الدول الأعضاء. وكما حدث في السنوات السابقة، يتوقع الاتحاد الأوروبي أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا التزامه بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. والدعم المستمر من المانحين في المجتمع الدولي أمر ضروري للمساعدة في جهود بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ويجسد مشروع القرار عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي أعرضه اليوم رغبة الاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي ككل، في مساعدة الشعب الفلسطيني. فمشروع القرار يؤكد على أهمية عمل الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، خاصة في مجال توفير المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ويحث مشروع القرار جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. كما يحث الدول الأعضاء على فتح أسواقها أمام استيراد المنتجات الفلسطينية استناداً إلى الشروط المؤاتية.

علاوة على ذلك، يشدد مشروع القرار على أهمية الأعمال التي يقوم بها العاملون والمنظمات في المجال الإنساني لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ويؤكد أهمية وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني دون إعاقة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه للوفود التي طلبت إدراجها في قائمة مقدمي مشروع النص.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، كي يعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.28.

السيد غروندیتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري الكبير أن أعرض هذا العام مشروع القرار بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، مثلما يرد في الوثيقة A/66/L.28. لقد مرت عشرون سنة منذ أن اتخذت هذه الهيئة القرار ١٨٢/٤٦، الذي وضع الأساس لنظامنا الحالي للاستجابة الإنسانية. واليوم، أصبح دور الأمم المتحدة التنسيقي القوي يحظى بأهمية غير مسبوقة.

باتخاذ هذا القرار، تعيد الجمعية العامة التأكيد كل عام على الدور الفريد والقيادي للأمم المتحدة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتنامية في جميع أنحاء العالم. ونؤكد مجددا على المبادئ الكامنة وراء العمل الإنساني، في بيان يرمز لالتزامنا المشترك بإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة في جميع أنحاء العالم. أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات هذا العام على مشاركتها ومساهماتها البناءة، ما سمح لنا مرة أخرى بالتوصل إلى توافق في الآراء على هذا القرار الهام.

اسمحوا لي الآن بأن أدلي ببعض الملاحظات بالنيابة عن حكومتي الهند والسويد، إسهاماً في إثراء النقاش في الجمعية العامة. ينبغي أن يعتبر بياننا المشترك رمزا لإيماننا القوي المشترك بضرورة توسيع الحوار والشراكة في الشؤون الإنسانية.

في البداية، نود أن نثني على الأمين العام لتسليطه الضوء على الحاجة إلى تحسين الاستجابة للأزمات الإنسانية الكبرى باعتبار ذلك واحدة من الأولويات الاستراتيجية للمنظمة لعام ٢٠١١. وإذ نمضي إلى الأمام، يصبح دور الأمم المتحدة ووكالاتها، لا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالغ الأهمية في تعزيز الاستجابة الإنسانية.

لا يزال حجم ونطاق بعض الكوارث الطبيعية غير المسبوقة التي شهدها العالم خلال العامين الماضيين، جنبا إلى جنب مع عدد من حالات الطوارئ المعقدة، يشكلان ضغطاً على نظام الاستجابة الإنسانية ويعطلان التقدم في البلدان التي

تسعى جاهدة لتحقيق التنمية. وغالباً ما يكون الأشخاص من الشرائح السكانية الأضعف هم الأكثر تضررا.

تلتزم الهند والسويد بالمحافظة على احترام مبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والتزامهما بتلك المبادئ. يجب علينا أيضا، في جميع الأوقات، أن نحترم الدور الأساسي للدولة المتضررة عند تقديم الحماية والمساعدة الإنسانية، مع الاحترام الواجب لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

السكان المتضررون هم محور كل عمل إنساني، ونحن نشجع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مواصلة تعزيز مساءلتهما أمام السكان المتضررين، والعمل عن كثب معهم من أجل ضمان عملية شاملة واستحضار الشعور بالملكية. تؤكد الدروس المستفادة من الكوارث الأخيرة على ضرورة توثيق التعاون والتشاور مع المستفيدين. ونحن نرحب أيضا بالجهود الجارية لتطوير آليات المساءلة الداخلية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

في هذا العالم المعولم، لكل دولة قدراتها ومواردها وخبراتها ومعارفها التي يمكن لجميع الدول والمجتمع الدولي استخدامها من خلال الشراكة لتحقيق المنفعة المتبادلة. لذلك يجب أن تولي الأمم المتحدة أولوية قصوى للآليات التي تحقق الاستفادة من تلك القدرات وتنشر أفضل الممارسات والمعارف.

يشكل الوضع المنذر بالخطر الذي طال أمده في منطقة القرن الأفريقي مصدر قلق بالغ، ونعتقد أن هناك حاجة لاستمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي لمكافحة الآثار المدمرة للصراع العنيف وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار المواد الغذائية ومساعدة الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا. ولا تزال حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة تسهم بقسطها في تفاقم الحالة الإنسانية في المنطقة.

في ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الدائم.

تذكرنا الأزمات من شاكلة الأزمة القائمة حاليا في منطقة القرن الأفريقي بضرورة تكثيف جهودنا في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وسيسهم اتباع نهج منسق وفعال في التقليل من الآثار المدمرة للكوارث العالمية. من أجل الحفاظ على التقدم الإنمائي وكفالته والاستجابة بسرعة أكبر للأزمة، تدرك الهند والسويد أهمية اتخاذ تدابير مبتكرة وضمان التمويل الفعال والقابل للتنبؤ به وكفاية تمويل التأهب وبناء القدرات وتعزيز إمكانات التكيف في الدول المعرضة للكوارث. لذا يجب أن نوفر مزيدا من الاهتمام والموارد للحد من مخاطر الكوارث والتأهب للكوارث.

بتكثيف الجهود لتعزيز القدرة على التكيف ودعم عمليات الإنعاش الوطني، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى جاهدة للحد من الفجوة القائمة بين الإغاثة الإنسانية وبرامج التنمية. علاوة على ذلك، يساور الهند والسويد قلق بالغ إزاء الأزمات الإنسانية العديدة التي لا تحظى إلا باهتمام دولي محدود ولكن مع ذلك تشكل تهديدا كبيرا على السكان المتضررين.

يجب أن يأخذ العمل الإنساني الفعال بعين الاعتبار شواغل جميع فئات المجتمع، بغض النظر عن الجنس والعمر. بما أن النساء والمسنون والأطفال، وبخاصة البنات، غالبا ما يتأثرون على نحو غير متناسب بالكوارث، فينبغي الحرص بصورة كافية على التصدي فوراً لاحتياجات هذه الفئات وإشراكهم كشركاء فاعلين في الاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل. من شأن كفالة المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات الإنسانية أن يساعد على زيادة فعالية الاستجابة ودوام تأثيرها على السكان المتضررين.

لكي تضطلع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمسؤولياتهما في مناطق الصراع، من الضرورة بمكان كفالة الوصول الآمن من دون عوائق لموظفي المساعدات الإنسانية. إننا نشعر بالقلق إزاء الحوادث الأمنية الأخيرة والاستهداف المتعمد لموظفي الأمم المتحدة والمساعدات الإنسانية، الأمر الذي يعوق جهودهم التي لا غنى عنها لمساعدة المحتاجين.

التنفيذ على أرض الواقع ينقذ الأرواح، والتنسيق يجعل التنفيذ أكثر فعالية، خاصةً في زمن يشهد تنامياً في التضامن الدولي، حيث نجد على الساحة جهات فاعلة ناشئة حديثاً في المجال الإنساني. تثمن الهند والسويد غالياً قدرات التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، ممثلةً في منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على مواصلة تعزيز دعمها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

بوصفنا من الداعمين بقوة للصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، ترحب الهند والسويد بإنجازاته المستمرة في توفير الاستجابة الجيدة التوقيت والقابلة للتنبؤ بها لحالات الطوارئ الإنسانية. ونتطلع إلى عقد المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيبدأ غدا، ونحيط علما مع التقدير بأن قرار هذا العام سوف يساعد على إتاحة موارد إضافية للصرف.

في الختام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٨٢/٤٦، ونتفاكر في الإنجازات التي تحققت في تحسين نظام الاستجابة الإنسانية، فإننا ندرك حجم التحديات. نحن على ثقة من أننا سنكون قادرين على معالجتها من خلال تعزيز التعاون والتوافق الواسع بين الدول الأعضاء. وتتطلع الهند والسويد إلى المشاركة بنشاط في هذا المسعى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا، ليعرض مشروع القرار A/66/L.29.

السيد موسوتي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وبولندا، وغيرهما من الرعاة الرئيسيين، يسرني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.29، المعنون ”تعزيز المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وجهود الإنعاش في مواجهة الجفاف الشديد في منطقة القرن الأفريقي“.

في البداية، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها النشطة في جميع مراحل التفاوض على مشروع القرار. لقد مكنتنا المشاركة البناءة للوفود من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة وكفالة الحصول على التأييد القوي من الدول الأعضاء. كذلك فإن مشروع القرار يبعث برسالة قوية تنم عن وحدة الصف تأييدا للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفرادى الدول الأعضاء للتصدي للجفاف والمجاعة في منطقة القرن الأفريقي والتداول بشأنهما.

إن القرن الأفريقي، نتيجة عدم هطول الأمطار في الموسمين السابقين، يشهد حاليا أسوأ فترة جفاف ومجاعة في ٦٠ عاما. ونتيجة لذلك، توجد أزمة غذائية شديدة ومعدلات عالية من سوء التغذية في عدة أجزاء من المنطقة. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بدرجة عالية بحيث أصبح من المتعذر على الأسر الفقيرة إعالة أنفسها، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة في الأرواح، ومعاناة، وقحط في المحاصيل المتعاقبة. وفي أوج هذه الكارثة، اضطُر ١٣ مليون نسمة في المنطقة إلى الاعتماد على تلقي المساعدات الإنسانية.

إن مشروع القرار يعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الحرجة في منطقة القرن الأفريقي التي نجمت عن

استمرار الجفاف وتفاقمت بسبب طول أمد النزاع المسلح في الصومال. ويعرب المشروع أيضا عن عميق القلق إزاء الصراع، ولا سيما الأعمال الشنيعة التي تقوم بها الجماعات المسلحة التي حالت دون وصول المساعدة الإنسانية للسكان المتأثرين، أو من يتلمسون المساعدة الإنسانية عند الضرورة، وعرقلت عمل موظفي المساعدة الإنسانية أو منعتهم من القيام بمهامهم الإنسانية.

وفي السنوات القليلة الماضية، كان هناك تصعيد شديد للتهديدات والهجمات المتعمدة من جانب المجموعات المسلحة ضد الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. وقد هددت هذه المجموعات الموظفين العاملين في المجال الإنساني واختطفتهم وطردتهم، الأمر الذي يعيق عملياتهم ويوقفها، ومن ثم يعرض العديد من الأرواح للخطر. وهذا شيء غير مقبول. ويدين مشروع القرار بشدة هذه الأعمال البغيضة، ويطلب من جميع الأطراف، وخاصة المجموعات المسلحة، التقيد بالمبادئ الإنسانية.

يعرب أيضا مشروع القرار عن تقديره للدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى على التزامها والمساعدة التي تقدمها إلى المنطقة، ويحث جميع الدول الأعضاء على الحفاظ على الالتزام السياسي الذي تجلى في اعتماد استراتيجية نيروبي بغية معالجة الأسباب الرئيسية للضعف في المناطق التي ضربها الجفاف، وبناء المرونة، بما في ذلك عن طريق إيجاد حلول طويلة الأجل للجفاف الدوري في المنطقة.

وأخيرا، يحث مشروع القرار بلدان القرن الأفريقي على تقديم المساعدة الإنسانية، وبناء المرونة واتخاذ التدابير الهادفة إلى منع وقوع الآثار الضارة للجفاف. ويشدد أيضا على حاجة المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمالية للتغلب على حالات الكوارث الإنسانية، لا سيما انعدام الأمن الغذائي ونقص المياه المزمن في منطقة القرن الأفريقي.

وفي الختام، أود أن أخص بالشكر وفد بولندا على مشاركته في تقديم مشروع القرار وما قدمه من دعم وشراكة لبلدان القرن الأفريقي خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، ولتنسيق دعم الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء خلال فترة المفاوضات. ومن غير المستغرب أن معظم بلدان الاتحاد الأوروبي مشتركة في تقديم مشروع القرار. ونعرب عن امتناننا لبولندا، ونتوق إلى اعتماد مشروع القرار A/66/L.9 بتوافق الآراء.

السيدة لارسن (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يوجد عدد أكبر من الناس في وضع أحسن اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالعديد من البلدان النامية، وليس أقلها الكبيرة من بينها، تشهد عقدا أو أكثر من النمو الذي يبعث على الإعجاب. إذ أنه لم يتم انتشال الناس من الفقر فحسب، بل تم تحقيق ثروات.

على الرغم من هذا التقدم، تم التخلي عن العديد من الناس وتُركوا للعيش على هامش الوجود البشري. البعض منهم يعيش في بلدان يسودها الصراع، والبعض الآخر يعيش في مناطق ابتليت بالكوارث الطبيعية. ومما يجمع بين جميع هؤلاء الفقراء زيادة ضعفهم. فتغير المناخ، وتدهور البيئة، والأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع وتقلب أسعار المواد الغذائية عرض أفقر الناس في العالم إلى أزمة إنسانية دائمة. والأحداث الناجمة عن أحوال الطقس الشديدة لا تأتي بتردد وكثافة كبيرين فحسب، بل أن تكلفتها بالنسبة للأرواح البشرية والمعاناة ما زالت مرتفعة بدرجة غير مقبولة. والتقرير الخاص الذي أصدره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير

المناخ، المعتمد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في كمبالا، يبلغنا عن كيفية تقليص تلك المخاطر وتدبرها.

على الرغم من منجزاتنا، تتزايد احتياجاتنا الإنسانية، بينما الاستجابة الإنسانية الدولية أصبحت تزداد تعقدا. لذلك، نحتاج إلى مساعدة إنسانية أكثر وأفضل. ونحن بحاجة إلى قيادة وتنسيق أقوى. وعلينا أن ننظر خارج الصندوق لتحسين دمج الإغاثة الطارئة والمساعدة الإنسانية مع الانتعاش المبكر والسياسات الإنمائية. وكل ذلك سيتطلب منا تحسين الحوار والتفاهم المتبادل بين جميع المشاركين في المساعدة الإنسانية. وباختصار، علينا أن نشكل شراكات جديدة. ونحتاج إلى أفكار أفضل.

في وقت سابق من هذا العام، قامت النرويج ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتوجيه الدعوة إلى عدد من الدول الأعضاء للانضمام إلينا في بعثة ميدانية تتعلق بالشراكة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى بنما وهايتي. وينتمي المشاركون إلى طائفة واسعة من البلدان وإلى أجزاء شتى من العالم. وكان القصد التعلم، معا وتعلم أحدنا من الآخر، لتحسين نوعية التعاون الدولي في المجال الإنساني، والتنسيق والاستجابة. ويجري حاليا العمل على إعداد تقرير مشترك، سينشر وسيتاح لجميع الدول الأعضاء قريبا؛ وقد أعدت النرويج صيغة مصغرة متوفرة وراء القاعة. وفي الأثناء، سوف أبرز بالنيابة عن النرويج ثلاث ملاحظات وتوصيات هامة، وكلها تهدف إلى جعل المساعدة الإنسانية الدولية وتنسيقها أكثر فعالية واستدامة.

أولاً، يتعين على المجتمع الدولي، كلما أمكن ذلك، تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والعمل بصورة مباشرة أكثر مع الشعوب المحتاجة. ثانيا، في أشد الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ التي يطول أمدها، لا بد للمجتمعات الإنسانية والإنمائية من العمل معا على نحو أفضل وإعادة تقييم طريقتها التقليدية في التفكير بشأن بعضها البعض، بوصفها عمليات منفصلة. وهذا ينطوي ضمنا على زيادة في التمويل المرن. ثالثا، ينبغي لنا جميعا أن نحسن من أنفسنا في ما يتعلق بالنهوض في البعد الإقليمي للمساعدة والتنسيق الإنسانيين، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ويمكن للبلدان النامية أن تقوم بدور طليعي في ذلك الصدد لزيادة مشاركتها في الشؤون الإنسانية على الصعيد العالمي، ولا سيما من خلال الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أشدد على ما يلي. بينما تقوم الأمم المتحدة بدور قيادي في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية، إلا أن المسؤولية الرئيسية عن حماية الناس المحتاجين تقع على عاتق دولهم وحكوماتهم. وأفضل ما يمكن للبلدان أن تقوم به للوفاء بتلك المسؤولية هو الاستثمار في التأهب والمرونة. وهذه في نهاية المطاف مسألة أولويات سياسية، أي الاستثمار من أجل تحقيق الخير للجميع، بمن فيهم الفقراء.

السيد سيسا (الأرجنتين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

وتمثل الاحتياجات الإنسانية التي تستمر في التنامي بمرور الأعوام، بسبب الصراعات الجديدة والمستمرة وازدياد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية، تحديا للدول الأعضاء والمجتمع الإنساني الدولي. ومن الضروري الاستمرار في العمل معا من أجل معالجة هذه الحالة الصعبة وتكثيف الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين، إذ تضع في اعتبارها الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ في

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، تؤكد من جديد على المبادئ التوجيهية للحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية.

علاوة على ذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشدد على الدور الأساسي للدولة المتضررة في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل إقليمها.

ومع الاعتراف بمسؤولية الدول الأعضاء في مجال الاضطلاع بالحد من مخاطر الكوارث، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية والمحلية من أجل التأهب والاستجابة والانتعاش في وقت مبكر، من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة.

ونؤكد من جديد أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، بحماية ومساعدة المدنيين في الأراضي المحتلة، وندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز جهودهما لأجل تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء المدنيين.

وتود أن تعرب المجموعة عن تقديرها لدور الأمم المتحدة في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية والتقدم الذي تحقق بالفعل في مجال الإصلاحات الإنسانية التي تهدف إلى تحسين فعالية الاستجابة الإنسانية.

وبغية تحقيق مزيد من التقدم في هذا الصدد، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند تعيين الموظفين في منظومة العمل الإنساني التابعة للأمم المتحدة.

وفي سياق تزايد عدد حالات الطوارئ الإنسانية، لا يزال التمويل يشكل تحديا للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، ولنظام الاستجابة الإنسانية الدولية. وفي رأي المجموعة، من الضروري تعزيز وتحقيق تمويل كاف وفعال ومرن ويمكن التنبؤ به، من خلال شراكات معززة وآليات مالية قوية للمساعدة الإنسانية.

لقد شاركت مجموعة الـ ٧٧ والصين بصورة بناءة في المفاوضات بشأن مشروع القرار المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“، وتتطلع إلى اعتماده.

بالإضافة إلى ذلك، وكما حدث في الدورات السابقة للجمعية العامة، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستقدم مشروع قرار بعنوان ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“. وتهدف المجموعة من خلال تقديم مشروع القرار، إلى تعميم نهج شامل لتقديم المساعدة الإنسانية، من شأنه أن يعزز الإعداد بشكل أفضل للجهود الإنسانية والإنمائية في مجالي الحد من أخطار الكوارث والانتعاش في أعقاب وقوعها. وتتطلع المجموعة إلى استمرار دعم شركائها لهذه المبادرة الهامة.

في الختام، أود أن أذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين واثقة من أن هذه المناقشة، واعتماد مشاريع القرارات الهامة تلك، سيسهمان في زيادة فعالية التنسيق للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ من قبل المجتمع الدولي.

السيد فاريلاّس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لتأسيس هيكل الشؤون الإنسانية الحالي للأمم المتحدة. وبالنظر إلى تلك الخلفية، توفر مناقشة اليوم بشأن الشؤون الإنسانية فرصة ممتازة للتفكير المتروي بخصوص أدائنا الجماعي وتحديد التحديات التي تنتظرنا.

يقع تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية في صميم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونؤكد مجددا دعمنا القوي لعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ونثني على السيدة فاليري آموس لقيادتها والتزامها بقضيتنا الإنسانية المشتركة.

منذ إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل ٢٠ عاما، قطعنا شوطا طويلا، لكن التحديات لا تزال قائمة، ونحن نواجه ضغوطا للتكيف وتعزيز نظام الاستجابة في ضوء التحديات الجديدة.

ففي عدد متزايد من البلدان، أصبح الوصول إلى الضحايا أكثر صعوبة، والحالة الأمنية للمستفيدين وعمال الإغاثة على السواء تزداد سوءا. وخلال السنة الماضية، تسببت الكوارث البيئية وتلك المتصلة بالمناخ وغيرها من الكوارث، بما فيها الفيضانات والجفاف والأعاصير والزلازل، مرة أخرى في سقوط عدد كبير جدا من الضحايا، وسيستمر التعرض لخطر الكوارث في ارتفاع. وفي كثير من الأحيان، تزيد الصراعات من تعقيد الحالة.

والفئات الأضعف في البلدان الأشد فقرا، خصوصا الأطفال وكبار السن والمعوقين، هم في الغالب الأكثر تضررا. ويمكن للاستعداد وبناء القدرة على التكيف ووضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في الأجلين القصير والمتوسط. كما أن إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية في وقت مبكر، وربط المعونة الإنسانية في الأجل القصير بأنشطة التعاون الإنمائي في الأجل الطويل، يظلان حاسمين بغية ضمان مرحلة انتقالية سلسة.

ولا يزال تشرد اللاجئين والمشردين داخليا وحمايتهم ومساعدتهم، من بين أكبر التحديات التي تواجه الاستجابة الإنسانية. وكثيرا ما يرغم المشردون على الفرار على الفور، مما يجعلهم يفقدون ممتلكاتهم وأراضيهم، ويصبحون منفصلين عن الأسرة والمجتمع المحلي. ويتحول الملايين إلى معدمين، مع فرص محدودة أو معدومة للحصول على الضروريات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى الملائم وسبل العيش. وثمة حقيقة مزعجة للغاية تتمثل في أن حالات التشرد تتجه لأن تصبح أطول أمدا. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للدول التي تستضيف لاجئين، على الرغم من الحالة الصعبة بالفعل في بعض تلك البلدان. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل على توفير حلول دائمة فيما يخص المشردين وتشجيع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك القانونية ذات الصلة المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين.

إن الاستجابة الإنسانية الدولية غالبا ما تكون ضرورية لدعم وتكملة الجهود الوطنية الرامية إلى حماية السكان المتضررين، وتلبية احتياجاتهم. وللأسف، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان مقيدا في كثير من الأحيان بسبب الصراعات العنيفة الجارية والقيود البيروقراطية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني أو الحظر المتعمد للمنظمات الإنسانية. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق أنه في الحالات التي تشهد طوارئ معقدة خصوصا، تصبح المحافظة على حيز العمل الإنساني أكثر فأكثر صعوبة.

إن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول وجميع أطراف الصراعات على ضمان وصول موظفي المساعدة الإنسانية والمؤن في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون عراقيل إلى

السكان المتضررين، طبقا للقانون الإنساني الدولي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة بقوة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وكذلك إلى احترام المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في النزعة الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، والتقيد بها. فهذه المبادئ تمثل جوهر المساعدة الإنسانية ويجب أن تحترمها الأطراف كافة في جميع الأوقات.

إن الشعارات والأعلام الإنسانية، التي كانت تقليدياً توفر حماية للعاملين في المجال الإنساني، أصبحت الآن أهدافاً منتقاة بصورة متعمدة، للأسف. وهذا أمر مقلق للغاية. فمن غير المقبول أن من يذهبون لمساعدة المحتاجين يصبحون هدفاً لهجمات متعمدة، ظناً بأنهم يرتبطون بجدول أعمال سياسي غالباً. والاتحاد الأوروبي يدين وبأقوى العبارات الهجمات المتعمدة ضد منظمات المعونة الإنسانية وموظفيها. فالآثار المترتبة على تلك الاعتداءات تتمثل في عدم تلقي المحتاجين للمساعدة المستحقين لها في نهاية المطاف.

إننا نحتاج الآن إلى عمل دولي متضافر. فسلامة وأمن كل العاملين في المجال الإنساني مسألة تهم كل أصحاب المصلحة: المنظمات الإنسانية والسكان المتضررين والحكومات المضيفة والمانحين على حد سواء. فيجب أن تتخذ كل الدول وكل الأطراف الفاعلة الخطوات الضرورية لضمان أمن وسلامة جميع العاملين في المجال الإنساني وأن تحافظ على وجود إنساني وعمليات إنسانية، لا سيما في البيئات شديدة الخطورة. وهذا يشمل تعزيز العمل الإنساني غير المتحيز والمحايد والمستقل ودعمه. ويحتاج العاملون في المجال الإنساني أيضاً إلى ثقة السكان المحليين واحترام كل أطراف النزاع لهم. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي منظومة الأمم المتحدة على مواصلة متابعة مبادرات بناء الثقة وتعزيز تقبل المجتمعات المحلية المضيفة وكل الأطراف ذات الصلة الأخرى للعمل الإنساني.

ونرحب بجدول الأعمال المتغير جذرياً للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد الحرب، الذي أطلقه منسق الإغاثة الطارئة في العام الماضي بغية زيادة تعزيز نظام الاستجابة الإنسانية. ومن المهم الآن أن تتخذ خطوات إضافية لضمان تجهيز المنظومة الإنسانية لمواجهة ذلك النطاق الهائل من الاحتياجات الإنسانية في العالم. ونهج المجموعات قد ساعد على خفض الثغرات في الاحتياجات التي تعذر تلبيتها في الميدان، إلى جانب تحسين المساءلة إزاء أصحاب المصلحة وشمول جميع الأطراف الفاعلة الإنسانية. ومن الأهمية أن يبذل مزيد من الجهد لزيادة أثرها الإيجابي، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق والتعاون الاستراتيجي بين المجموعات من جانب كل وكالات قيادة المجموعات. وكذلك، ينبغي مواصلة تشجيع المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في المجموعات. وفضلاً عن ذلك، تعد قيادة العمل الإنساني ضرورية لضمان تنسيق وترابط أكبر في المساعدة الإنسانية الدولية. ولا بد أن يبذل مزيد من الجهد لمواصلة تمكين قدرة المنسقين المقيمين والإنسانيين وتعزيزها، وينطبق نفس الشيء على النشر السريع والفعال لأفراد متمرسين ومدربين بشكل ملائم.

وإننا ندعم العمل المستمر لوضع إطار لتقييمات الاحتياجات المشتركة. فهذه التقييمات بالغة الأهمية لإيجاد فهم مشترك للاحتياجات الإنسانية، بما يوفر معطيات أفضل لصانعي القرار. ومن شأن ذلك أن يسهم في تخصيص الموارد على نحو أفضل، وفي تحقيق استجابة أكثر فعالية وأفضل تصميماً بالنسبة للسكان المتضررين والفئات الأكثر ضعفاً، وتحسين قياس أداء المنظومة الإنسانية. كما أن هناك حاجة لمساءلة أكبر عن النتائج.

والاستجابة الإنسانية الفعالة تعتمد أيضاً على التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به والمناسب من حيث التوقيت. ومع ذلك، فإن الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية

والماليـة العالميـة تفـرض ضـغوطاً لم يـسبق لهـا مثيـل علـى الميزانيـات العامـة، وتمويـل المـساعدة الإنـسانية يواجـه تـدقيقاً متزايداً. ونحتاج إلى بيان أن الأموال التي نقدمها تعمل صوب تحقيـق نفـس الأهـداف وتفـضي إلى نتـائج واضـحة تتمثـل في تقديم الخدمات الإنسانية على نحو ملائم وسريع وفعال من حيـث التكلفـة. والاتحـاد الأوروبي، بوصـفه أكـبر مـانح للمـساعدة الإنـسانية، يؤكـد مجـدداً علـى أهميـة مجموعـة مـن آليـات التمويـل الفعالـة والتكامليـة، ومنـها الـصناديق المجمعـة لأمـوال المـساعدات الإنـسانية، والتمويـل الثنـائي والأساسـي والـصندوق المركـزي للاستجابة للحـالات الطارئـة. ونرحـب بتزايد عدد المانحين المساهمين في الاستجابة الإنسانية.

ومن الأزمـات الـتي وقعـت مؤخـراً، أدركنـا أن عـدداً متزايداً من الأطراف الفاعلة الإنسانية يمكن أن يوفر لنـا فرصـاً جديدة وفريدة للوصول الإنساني والاستجابة الإنسانية. وفي هـذا الـصدد، نرحـب بـالجهود المتزايـدة لوكيـل الأمـين العـام، السيدة أموس، في التواصل مع تلك الأطراف من أجـل تعزيـز التنـسيق الفعـال وتـشجيع كـل الـدول الأعـضاء والأطـراف الفاعلـة الإنـسانية الأخـرى علـى التعـاون مـع مكتـب تنـسيق الشؤون الإنسانية.

وختاماً، فإن الاتحاد الأوروبي سيبقى ملتزمـاً بمواصلة انخراطه مع جميع الدول الأعضاء في تعزيز الشراكة الإنـسانية. ونأمـل ونثـق في أن مناقـشتنا اليـوم ستـسهم في زيـادة تعزيـز المنظومة الإنسانية في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): السيدة الرئيسة، يـشكل التعاون بين الأمـم ومـساعدة بعـضها البعض أحـد أبـرز القـيم الإنسانية التي يجب الحفـاظ عليهـا في عالمنـا هـذا الـذي يواجـه فيه العديد من الشعوب تحديات خطيرة ومصيرية.

وعلى غـرار عـدد كـبير مـن الـشعوب، تلقـى الـشعب الفلـسطيني علـى مـدار الـسنوات الماضـية كمـاً هامـاً مـن المـساعدات خففـت عنـه بعـض مـصاعب ومـشاق الحيـاة والمعانـاة تحـت نـير الاحـتلال الإسـرائيلي، وسـاهمت في تـوفير الحد الأدنى له من العيش الكريم. من هنـا، نعـرب مجددا عـن امتنـان الـشعب الفلـسطيني وقيادتـه لجميـع الـشعوب والـدول والمنظمـات الدوليـة الـتي تقـدم هـذه المـساعدات، ونؤكـد أنهـا تحقق أهدافها بشكل شبه كامل، فهي تعيننا على رؤيـة الأمـل في نهاية نفق الاحتلال الإسرائيلي المظلـم صـوب تحقيـق الحلـم الفلسطيني في تحقيق استقلال دولتـه الحـرة ذات الـسيادة علـى أسـاس حـدود مـا قبـل ٤ حزيـران/يونيـه ١٩٦٧ وعاصـمتها القـدس الـشرقية، وفي بنـاء مـستقبل زاهـر ومـشرق لـشعبنا ولشعوب المنطقة بأسرها.

وفي مقابـل وفـاء المجتمـع الـدولي بالتـزاماته في تقـديم المـساعدة للـشعب الفلـسطيني، فقـد أوفى الـشعب الفلـسطيني وقيادتـه، مـن جانبـهما، بالتـزاماتهما بالاسـتفادة مـن هـذه المـساعدات علـى أحـسن وجـه وبـأعلى درجـات المهنيـة والـشفافية وبـشكل تراكمـي أوصـلنا إلى مـا نحـن عليـه اليـوم حيث يـشهد المجتمـع الـدولي علـى حـسن أدائنـا ويؤكـد علـى جاهزية المؤسسات الوطنية الفلسطينية بشكل كامـل للعمـل في دولة فلسطين المستقلة. هذه الشهادة نعتـز بها لأنهـا تعكـس حقيقـة أننـا حققنـا هـذه الأهـداف بالتعـاون مـع شـركائنا وبإصرارنا على تحديد مصيرنا بأيدينا حيث أثبتنـا قـدرتنا علـى البنـاء بـالرغم مـن اسـتمرار الاحـتلال العـسكري الإسـرائيلي لـلأرض الفلـسطينية ومواصـلة انتهاكاتـه للقـانون الـدولي واعتداءاته التي تطال جميع نواحي حياتنا.

لقـد أشـادت التقـارير الـتي قـدمها كـل مـن الأمـم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي خـلال اجتمـاع مجموعة الدول المانحة لفلسطين الذي عقد بمقر الأمـم المتحـدة في نيويورك يوم ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي، بـأداء المؤسـسات

الوطنية الفلسطينية والإنجازات التي تحققت والتي أتت في إطار تنفيذ برنامج الحكومة الفلسطينية المعنون ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“ والذي امتد من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى شهر آب/أغسطس ٢٠١١. في غضون تلك الفترة، أحرزت السلطة الوطنية الفلسطينية، تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية، تقدما هاماً في بناء وتطوير قطاعات حيوية مثل الحوكمة والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية. وقد أكدت عمليات التقييم التي اضطلع بها رؤساء الأفرقة العاملة القطاعية للبلدان المانحة تلك الإنجازات أيضاً.

وأدرك المجتمع الدولي أن العقبة الرئيسية أمام تحقيق الاستقرار والتنمية في فلسطين هي استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وقد رافقت الإنجازات الفلسطينية والتقييمات الإيجابية الدولية، قراءة دقيقة للحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما يشير إلى ذلك عنوان تقرير الأمم المتحدة الذي قدّم في اجتماع البلدان المانحة ”بناء الدولة الفلسطينية: إنجاز في خطر“.

وبالإضافة إلى ذلك، خلص تقرير أعدّه البنك الدولي إلى أن من المستحيل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في بناء الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تدمر فرص التنمية في جميع القطاعات. وتظهر المؤشرات بوضوح، على سبيل المثال، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض إلى ٧ في المائة في مقابل ٩ في المائة على نحو ما هو متوقع في عام ٢٠١١، وأن معدل البطالة ارتفع مرة أخرى إلى أكثر من ٢٧ في المائة. كما ارتفعت نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وخصوصاً في قطاع غزة إلى ٣٨ في المائة تقريبا. وأقر صندوق النقد الدولي أن السياسة المالية الفلسطينية قد أحرزت تقدما كبيرا في إدارة قطاع الأموال العامة. فعلى سبيل المثال، تمكنت الحكومة الفلسطينية من زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وخفض العجز في الميزانية عن طريق زيادة الإيرادات المحلية وتقليص الحاجة إلى المساعدة الخارجية لتغطية النفقات الجارية من ١,٨ بليون دولار إلى ١,١ بليون دولار.

ومع ذلك، فإننا نواجه الآن أزمة مالية خانقة. ويعود هذا من ناحية إلى إحجام بعض الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية في الإطار الزمني المحدد. ومن ناحية أخرى، فهو أيضا نتيجة لممارسة الحكومة الإسرائيلية المتكررة وغير الشرعية فيما يتعلق بالامتناع عن تسليم إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للشعب الفلسطيني. ولا تشكل هذه الحالة انتهاكا صارخا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية فحسب، بل هي أيضا شكل من أشكال العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وتقوض قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين في القطاع العام وكذلك في القطاع الخاص.

ويؤكد التقرير الذي قدمته السلطة الوطنية الفلسطينية في اجتماع الدول المانحة المعقود في أيلول/سبتمبر أن الجهود التي بذلناها مع شركائنا، على الرغم من محاولاتنا المتعلقة بالاستثمار في برامج التنمية وتعزيز الاتجاه إلى الانتقال من مرحلة تلقي المعونة من أجل الإغاثة إلى مرحلة التنمية والاكتفاء الذاتي، تظل مقيدةً بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا. ويقتضي منا الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية أن نكون قادرين على السيطرة على مواردنا الطبيعية، وضمان حرية التنقّل للناس والبضائع، فضلا عن تولي المسؤولية عن منافذنا الدولية. ويقتضي كل ذلك، بعبارة أخرى، أن نحقق استقلالنا.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مصممة على حرماننا من تحقيق

استقلالنا، وتواصل تحديها اليومي للمجتمع الدولي وللقوانين والقرارات الدولية عبر مواصلة احتلالها للأرض الفلسطينية، ومصادرة أراضينا، بالإضافة إلى بناء المستوطنات غير الشرعية جنبا إلى جنب مع جدار الضم العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتواصل إسرائيل أيضا السيطرة على مواردنا الطبيعية واستغلالها بصورة غير مشروعة، وحرماننا من الوصول إليها، علاوةً على فرض القيود على تنقّل الناس والبضائع داخليا وخارجيا على حد سواء. ويؤدي فرض الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من ٥٠٠ حاجز عسكري إلى تجزئة الضفة الغربية وعزلها عن القدس الشرقية المحتلة.

وتواصل إسرائيل أيضا فرض حصارها اللاإنساني وغير مشروع على قطاع غزة، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق فقر ومعاناة شعبنا، إذ تعيش نسبة ٧٥ في المائة منه على المعونة. علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياستها الرامية إلى منع الوفاء بالتعهدات التي تم الالتزام بها من جانب المجتمع الدولي في مؤتمر شرم الشيخ فيما يتعلق بتعمير ما دمرته إسرائيل في عدوانها العسكري الوحشي على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩.

واليوم، فإن المجتمع الدولي مطالب أكثر من أي وقت مضى بحشد إرادة سياسية حقيقية يمكن ترجمتها إلى إجراءات فعالة لوضع حد لهذا الاحتلال البغيض ولممارساته الإجرامية التي تقوض جهودنا الجماعية الهادفة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل عبر الإعلان عن استقلال دولة فلسطين في حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أن تعيش في سلام مع جيرانها، بما في ذلك إسرائيل.

وتعمل القيادة الفلسطينية ممثلةً في منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، بلا كلل من أجل الوفاء بالتزاماتها، تجاه شعبها أولاً، وتجاه المجتمع الدولي ثانيا. ونود أن نكرر التأكيد على أننا سنواصل عملنا الشاق فيما يتصل بالبناء على الإنجازات التي حققناها في السنوات الماضية، التي أكملنا عبرها مرحلة استعداد مؤسساتنا. و لن ندخر جهداً في إزالة العقبة الرئيسية أمامنا، وهي الاحتلال الإسرائيلي الوحشي، وذلك بهدف تمكين تلك المؤسسات من العمل بفعالية في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، حيث يستطيع الشعب الفلسطيني العيش في حرية وكرامة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٨٢/٤٦، فإن من المهم أن نذكر بالإنجازات التي تحققت في مجال المساعدة الإنسانية الدولية.

فقد أحرز تقدم جيد على مدى عقدين من الزمن في مجال تنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية لقد أدى اتباع النهج العنقودي إلى توسيع نطاق التغطية وزيادة الكفاءة في تقديم المساعدات. وأسفرت النداءات، التي وجهتها الأمم المتحدة، وآليات التمويل الجديدة، بما فيها قبل كل شيء، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، عن زيادة حجم التمويل والتنبؤ به ومرونته. فالمساعدات الآن أكثر استجابة لمختلف احتياجات المتضررين من الأزمات وللأطر المحلية.

ومن الواضح أن كل ذلك خطوات هامة للمضي قدما، لكن يجب علينا أيضا أن نعمل المزيد لمواجهة التحديات ذات الصلة بتقديم الدعم إلى أكثر الفئات السكانية ضعفا في العالم. ولا تزال المبادئ الواردة في القرار ١٨٢/٤٦ هامة اليوم مثلما كانت عليه في عام ١٩٩١. ولا بد أن نلتزم بصورة جماعية بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في الأعمال الإنسانية. ويتعين علينا أيضا

أن نتذكر أن على الدول المتضررة أن تضطلع بالدور الرئيسي في تقديم المساعدات وحماية المدنيين. وينبغي تقديم المساعدات بطريقة تدعم أولويات وقدرات الحكومة والمجتمع المدني إلى أقصى حد ممكن. ويلزم أن تتخذ الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المزيد من الخطوات لدعم تلك القدرات الوطنية.

وما برح الوصول إلى السكان المتضررين في الوقت المناسب يشكل تحديا للجهات الفاعلة الإنسانية. ففي أغلب الأحيان، لا يمكن أن تصل المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويلزم إتباع نهج جديد يقوم على استراتيجيات ابتكارية لإدارة المخاطر والاستثمار الطويل الأجل في بناء العلاقات مع المجتمعات المحلية.

لقد أظهرت أزمات عام ٢٠١١ مرة ثانية أن المدنيين هم الذين يتحملون وطأة الصراعات. فملايين الأشخاص الذين أرغموا على مغادرة بيوتهم بسبب الصراعات يواجهون أخطار العنف الجسدي والجنسي والانفصال عن أسرهم واستغلالهم. ويجب في أية استجابة إنسانية إيلاء الأولوية لحماية السكان المتضررين، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات. ويتعين علينا أيضا أن نقوم بالمزيد لكفالة سلامة وأمن الجهات الشجاعة الفاعلة في المجال الإنساني التي تعمل في بيئات معادية.

وإذ تتزايد الاحتياجات الإنسانية، وسوف تستمر في ذلك، علينا أن ننتقل من النهج الإنساني والإنمائي المنفرد إلى نهج مستدام ومتكامل من شأنه أن يعزز القدرة المجتمعية. وما من مكان يتضح فيه ذلك بصورة أكبر منه في القرن الأفريقي. فالأزمة التي تؤثر على ملايين البشر هناك هي نتيجة لهشاشة سبل معيشة المجتمعات المتضررة، من بين عوامل أخرى، من ضعف القدرة الإنتاجية للبنية التحتية والإمدادات الغذائية غير الكافية وتغير المناخ والصراعات التي طال أمدها.

لقد أبرز المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في دورة هذا العام أنه في حين أحرز تقدم في الحد من أخطار الكوارث، إلاّ أنه لم تتخذ الإجراءات الكافية للحد من أخطار الكوارث على الصعيد المحلي. فلا بد أن تقوم الحكومات والمجتمعات المحلية بدور أكبر في عملية صنع القرار وفي تنفيذ أنشطة الحد من أخطار الكوارث.

إن أستراليا ملتزمة بتقديم المساعدات الإنسانية الدولية الملائمة والفعالة. وسياستنا الجديدة للعمل الإنساني، التي سيعلن عنها يوم الجمعة هنا في نيويورك، تعبر بشكل واضح عن المبادئ والإجراءات العملية التي سنتبعها لمساعدة المتضررين من الأزمات. ونحن ملتزمون بزيادة تمويلنا للمساعدات الإنسانية. وسنستجيب خلال ٤٨ ساعة لأي بلد يطلب المساعدة. وبحلول عام ٢٠١٦، سنقدم المساعدات المنقذة للأرواح إلى أكثر من ٢٥ مليون شخص في حالات الأزمات من خلال الحد من أخطار الكوارث والإجراءات المتعلقة بالألغام ومنع نشوب الصراعات والعمل الإنساني.

وسنواصل إدماج الحد من أخطار الكوارث في برامجنا الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك من خلال استثمار ٩٦ مليون دولار في أنشطة الحد من أخطار الكوارث هذا العام. وسوف نواصل الاستثمار في الأعمال الإنسانية عن طريق الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف، بما في ذلك، وهذا أمر هام، عن طريق شراكاتنا المتعددة السنوات، وبقيمة تبلغ ملايين الدولارات مع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وسنواصل تمويل الأنشطة الإنسانية من أجل النداءات العاجلة. وبوصفنا ثالث أكبر المانحين للجهود الإنسانية في ليبيا، مع التزام يفوق ٤٠ مليون دولار، وخامس أكبر المانحين الثنائيين للأزمة في القرن الأفريقي، مع الالتزام بمبلغ ١٣٠ مليون دولار، فإن سجلنا للتمويل في الوقت المناسب سجل جيد. ومع ذلك، إذا تعين علينا أن نقوم بأفضل من ذلك، فإننا سنفعل ذلك بطبيعة الحال.

ويسر استراليا أن تشارك في تقديم كل من مشاريع القرارات التي ستعتمد اليوم (A/66/L.28 و A/66/L.29 و A/66/L.26 و A/66/L.27). وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/66/L.27)، فنحن نقوم بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية في الوقت المناسب منذ زمن طويل. ونواصل ذلك الدعم من خلال شراكة جديدة لمدة خمس سنوات تبدأ في عام ٢٠١٢ مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وستوفر الشراكة مبلغا أكبر من المال ومساعدة مالية يمكن التنبؤ بها وغير مخصصة صممت لتمكين الأونروا من تحقيق المزيد من النتائج الفعالة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين. وقمنا أيضا بزيادة مساعداتنا المباشرة إلى السلطة الفلسطينية من خلال اتفاق شراكة جديدة وقّع في أيلول/سبتمبر.

وفي الختام، أود أن أعرب عن إعجاب أستراليا بقيادة وكيل الأمين العام آموس وفريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عملهم لإقامة نظام للعمل الإنساني أكثر فعالية ومساءلة. وليس هذا عملا سهلا، لكنه عمل حاسم. فالمساعدات الإنسانية، وإلى جانب حفظ السلام والتنمية، هي كيف يقيّم الأمم المتحدة أشد الناس ضعفا في العالم – وكيف يقيّمون كل واحد منا في هذه القاعة. وعلينا أن نلبي احتياجاتهم.

السيد نونييث موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تود كوبا أن تؤكد مجددا على أنه ينبغي تقديم المساعدات الإنسانية مع الاحترام التام للمبادئ المعترف بها في القرار ١٨٢/٤٦ ومبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد. فطلب الدول التي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وموافقتها مسألتان أساسيتان لتقديم المساعدات. ويجب احترام ميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن تقويض المقاصد والمبادئ والتلاعب بها وتقييدها أو رهنها بشروط. وفي هذا الصدد، نرفض فرض مفاهيم مبهمة وغير متفق عليها لتبرير الأعمال التي تتنافى مع مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن لدى كوبا خبرة واسعة في التأهب الوطني والتنظيم فيما يتعلق بمواجهة الظواهر الطبيعية، التي أفضت إلى إحراز تقدم جوهري في العديد من الأهداف الواردة في إطار عمل هيوغو. ومن المعروف أن الحكومة الكوبية تتمتع بقدر كبير من الخبرة وتضطلع بدور مركزي في الشروع بالمساعدات الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتقديمها عندما يتضرر بلدنا من الكوارث الطبيعية. ولقد أتاح لنا ذلك الحد بصورة كبيرة من الأضرار البشرية والتبعية الفادحة.

إن لدينا نظاما فعالا للدفاع المدني مسؤولا عن الامتثال للتدابير والقواعد والاتفاقات الدولية في مجال الحماية المدنية التي كوبا طرف فيها. ولقد أتاحت الدروس المستفادة على امتداد السنين المجال أمام كوبا لتعزيز أطر عملها المعيارية والتشريعية والمؤسسية للحد من أخطار الكوارث.

وبالمثل، قمنا بتعزيز القدرة المحلية على تقييم ورصد الأخطار إضافة إلى نظمنا المحلية للإنذار المبكر وفي جميع أنحاء البلاد. ومن الأمور الرئيسية التي قمنا بها أيضا إدراج تدريس الحد من الأخطار في المناهج المدرسية في جميع أرجاء البلاد.

ويجري تنفيذ جميع هذه الإجراءات بطريقة منسقة وتستند إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الكوبي ككل، وتضطلع وسائط الإعلام بدور نشط. وفضلا عن ذلك، تتوفر النتائج والمعرفة التي تحققت من الأبحاث في مؤسساتنا الأكاديمية والعلمية للاستعمال في نظام الدفاع المدني.

وقامت كوبا بإجراء دراسات لأوجه الضعف في مجال الأخطار الطبيعية بما في ذلك حالات الجفاف والفيضانات. وفي الجزء الشرقي من بلدنا افتتحنا مشروعا لتحسين رصد أحواض الأنهار. وركبنا أجهزة لرصد سقوط الأمطار ومستويات تدفق المياه في الأنهار وخزانات المياه. وتلك البيانات ستساعد في التنبؤ بأحوال الفيضانات وأحوال خزانات المياه لتحديد المخاطر التي تهدد السكان الذين يعيشون في أسفل مجرى الأنهار. وبذلك، يصبح في الإمكان إجلاء أولئك السكان إذا ارتفعت مناسيب المياه فوق مستوى محدد.

ورغم بذل كل الجهود تلك، كان جبروت الطبيعة محسوسا بشدة بسبب التغيرات التي تتوالى في كل أنحاء العالم. وأثناء السنوات الخمس الماضية، تضررت كوبا من أحداث مناخية عديدة شديدة الكثافة ألحقت أضرارا فادحة باقتصادنا. وفي المستقبل، سنولي اهتماما أكبر للبرامج النموذجية لإدارة أنشطة مواجهة الأعاصير وتغير المناخ. ويخطط بلدي أيضا لتوسيع مراكز إدارة المخاطر في كل أرجاء البلد ولزيادة عدد محطات الإنذار المبكر في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، عن طريق جهودنا وبالدعم الدولي على السواء.

تتحمل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية حاسمة تجاه البلدان النامية بمساعدتنا على تحسين قدرتنا على الاستجابة في وجه الكوارث الطبيعية. وإحدى أكثر الطرق مباشرة لتحقيق ذلك تتمثل في وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بموجب المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومما يتسم بالأهمية مواصلة تطوير بناء القدرة في الميدان الإنساني وتعزيز المؤسسات المرتبطة مباشرة بتقديم المساعدة الإنسانية في الميدان. ومن الأهمية بمكان منح تلك المؤسسات، من بين أمور أخرى، إمكانية أكبر للحصول على التكنولوجيا الجديدة والموارد المالية والمعرفة العلمية الضرورية. وتؤمن كوبا بأن من الضروري مواصلة تعزيز التعبئة والقدرة القيادية للاستراتيجية الدولية للاستجابة الغوثية في حالات الطوارئ حتى تضطلع بدور الجهاز التنسيقي للجهود الدولية في ذلك المجال.

وفيما يتصل بمساهمة كوبا في الجهود الإنسانية الدولية، نود أن نؤكد على أن خبيرا كوبيا يعمل في فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق. وشاركنا أيضا بهمة في الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، التي عقدت في أيار/مايو في جنيف.

وتكرر كوبا استعدادها لمواصلة تقديم الدعم، بروح التضامن ونكران الذات، للبلدان المحتاجة والمتضررة من الكوارث الطبيعية. ومن الأمثلة على ذلك، العمل الذي اضطلعت به وحدة هنري ريف الدولية للأطباء المتخصصين في حالات الكوارث والأوبئة الخطيرة. وقد اضطلعت الوحدة بأنشطة مكثفة في ميادين الكوارث وأقامت مستشفيات ميدانية شاملة قادرة على توفير استجابة واسعة النطاق وتلبية احتياجات السكان المتضررين.

وفيما يتصل بإدارة تخفيض المخاطر، أبرم بلدي اتفاقات تعاون مع العديد من البلدان. وإننا نعمل مع الأمم الشقيقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستواصل كوبا العمل بحزم على النهوض بتقديم المساعدة الإنسانية لكل من يحتاجون إليها، في أي مكان من العالم.

وتلك مسألة أخلاقية ومسألة مبدأ. وإننا نرفض كل المحاولات الرامية إلى استغلال المساعدة الإنسانية لأغراض سياسية أو لتحقيق الأرباح.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشيد بوكيلة الأمين العام السيدة فالري آموس على قيادتها في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة. وأشيد أيضا بالجهود التي بذلتها الوكالات الإنسانية، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لبلوغ هذه الغاية.

هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦. ونؤيد تأييدا تاما التحسين المتواصل لنظام الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. وقد كان هذا العام عاما حافلا بتحديات استثنائية بالنسبة إلى اليابان. ذلك أن اليابان ضربها زلزال وأمواج سونامي لم يسبق لها مثيل في آذار/مارس. وإن ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ إنسان قُتلوا أو ما زالوا في عداد المفقودين، والكثير من السكان الذين تم إجلاؤهم من ديارهم ما زال يتعذر عليهم حتى هذا اليوم أن يعودوا إليها، وما زالوا يعانون من شتى منغصات حياتهم اليومية.

وبالنيابة عن حكومتي وشعب اليابان أود أن أعرب عن امتناني القلبي لما أبداه الناس من كل أنحاء العالم من مشاعر الصداقة والتضامن ومدهم يد المساعدة لنا في أعقاب الكارثة. وأعرب عن الامتنان أيضا للمساعدة التي قدمتها لنا الأمم المتحدة، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمات الدولية والعديد من الدول الأعضاء. وإننا نعتزم تسريع جهودنا للتعافي والتعمير.

وشهد هذا العام أيضا الكثير من الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات وعن الكوارث الطبيعية. وقد قدمت اليابان على الفور الإغاثة الطارئة في سلسلة من الأزمات مثل الأزمات التي وقعت في ليبيا وباكستان والقرن الأفريقي وتايلند وتركيا. واليوم أرحب باعتماد سلسلة من القرارات المكرسة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة. وعلى أساس تلك القرارات ستواصل اليابان بذل جهودها لتيسير تقديم الغوث الذي نقدمه بطريقة فعالة.

وتود اليابان أن تكرر التأكيد على أهمية احترام القانون الإنساني الدولي ومبادئ المساعدة الإنسانية مثل التحلي بالروح الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلال. وواصلت اليابان جهودها الفعالة لنشر الوعي بالقانون الإنساني الدولي وتطبيقه. ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الدولي في كيوتو في تشرين الثاني/نوفمبر، الذي شاركت في تنظيمه حكومة اليابان ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي ذلك المؤتمر أجرينا مناقشات مجدية مع المشاركين من البلدان الآسيوية بشأن التحديات الراهنة التي تعترض طريق كفالة تنفيذ بروتوكولي ١٩٧٧ الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. ونعتزم المشاركة بهمة في مناقشة تعزيز أحكام الحماية القانونية لضحايا الصراعات المسلحة.

وتسلم اليابان بأهمية دور القيادة المتقدمة والمجربة في مجال المساعدة الإنسانية لزيادة تعزيز التنسيق. ومما يكتسي الأهمية كفالة توفر الموظفين المعروفين بتمتعهم بالصفات القيادية والقدرة على التجاوب مع الأحوال السائدة في الميدان. ومن تلك الزاوية نحيي منظمات الأمم المتحدة على الجهود التي بذلتها لضمان توفر القيادة، مثلما تم التدليل عليه عندما أقرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نظاما بقوائم بأسماء كبار الموظفين. ونود أن نبين أيضا، في الاستجابة للكوارث الطبيعية، أن المسؤولية الأولية عن الاستجابة تقع على عاتق الدول المتضررة وينبغي احترام ملكيتها للعملية. ونلاحظ أيضا أن التعاون مع الحكومات الوطنية للدول المتضررة، وكذلك مع الجهات المحلية الفاعلة، يجب تعزيزه.

وتود حكومتي أن تشدد على أهمية الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية، استنادا إلى فكرة الأمن البشري. ومن الأهمية بمكان القيام بسرعة بإقرار السياسات والمشاريع المكرسة للتعمير والتنمية المستقبليين مع تنفيذ الاستجابة الغوثية الطارئة في الوقت ذاته، حتى يتمكن السكان المتضررون من الوقوف على أقدامهم بأسرع وقت ممكن. ومن الجوهري أيضا إشراك السكان المحليين وتعزيز قدرتهم.

وترحب اليابان بالاعتراف الواسع النطاق بأهمية الجاهزية في سياق الكوارث الطبيعية. ونرحب كذلك بالجهود التي بذلتها مؤخرا منظمات الأمم المتحدة في تحسين الجاهزية. وأود أن أذكّر بأنه تم إنقاذ أرواح كثيرة عندما ضرب الزلزال الكبير شرق اليابان، وذلك نتيجة الدروس المستفادة من الماضي والتدريب على مواجهة الكوارث والتثقيف حيال مواجهة الكوارث. وثبت أن تحسين السلوك الخاص بنا طريقة فعالة جداً للتخفيف من الأضرار بدون استثمارات مالية كبيرة.

وتعتزم اليابان تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى في المنطقة المنكوبة بالكوارث في اليابان خلال عام ٢٠١٢، في سبيل تشاطر الدروس التي استخلصتها البلدان المشاركة من الكوارث الطبيعية الأخيرة التي حدثت على نطاق واسع. ونأمل من هذه المناسبة أن تعزز التعاون الدولي. وبغية البناء على نتائج هذا المؤتمر، تود اليابان أن تدعو إلى المؤتمر العالمي الثالث للحد من الكوارث الذي سيعقد في اليابان عام ٢٠١٥. ومن شأن هذا المؤتمر أن يساهم في إقامة مجتمع يتصف بمقاومة قوية للكوارث الطبيعية.

وترحب اليابان بحقيقة أنه ليس المانحون التقليديون هم الوحيدون الذين ينخرطون أكثر في الاستجابة الإنسانية، وإنما أيضاً المانحون الناشئون والمنظمات غير الحكومية. من ناحية أخرى، هذا يعني أن تنسيق المساعدة الإنسانية يصبح أكثر أهمية. ونلاحظ الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة والشفافية في تقديم المساعدة، بما في ذلك تعزيز الفهم للمبادئ الإنسانية.

وتود اليابان التأكيد مجددا على أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتشيد اليابان بالمبادرة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية ذات الصلة من اجل التصدي للأزمات في القرن الأفريقي. ونتوقع المزيد من التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، نشيد بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية. ونعتقد أنّ باستطاعتنا أن نتعاون أكثر مع القطاع الخاص الذي يمكن أن نستفيد من خبرته في مجالات من قبيل اللوجستيات والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. والمهم أن نستجمع الممارسات الجيدة ونتبادلها في هذا المجال.

إن العالم يشهد كوارث طبيعية واسعة النطاق، بما في ذلك منطقة القرن الأفريقي. ونحن نواجه أيضا تحديات مختلفة في توفير مساعدات الإغاثة في المناطق غير المستقرة. وفي ظل تلك الظروف، تود اليابان أن تعرب عن خالص تقديرنا للجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية وموظفوها، الذين يعملون دون كلل في ظل ظروف صعبة لتوفير مساعدات الإغاثة على نحو فعال.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، شهد المجتمع الدولي خلال العامين الماضيين تزايدا ملحوظا في الكوارث الطبيعية المدمرة واستمرار النزاعات ونشوب الجديد منها، الأمر الذي ترتب عليه تضاعف أعداد

المشردين والأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية العاجلة وطويلة الأمد. ورغم تكاتف جهود المجتمع الدولي واستجابته السريعة لمواجهة الكوارث، إلا أن التحديات التي يواجهها النشاط الإنساني الدولي ما زالت كبيرة وكثيرة وتتطلب المزيد من الجهود والموارد والتعاون الدولي. وهنا تبرز أهمية الشراكة العالمية ودعم جهود الأمم المتحدة في كل الصور الممكنة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي اللازم والكافي لكياناتها المعنية بالأنشطة الإنسانية والتنموية لتمكينها من القيام بدورها الحيوي في البلدان المتضررة في أوقات الطوارئ وما بعدها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن بناء القدرات الوطنية للبلدان يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفير الموارد اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة فيها. لذا حرصت الإمارات على المساهمة بصورة رئيسية في الشراكة الدولية من أجل التنمية. هذا إلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة بصورة مباشرة للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ والصراعات المسلحة. وتقدم الإمارات مساهماتها عن طريق عدة قنوات بما فيها المساهمات الثنائية المباشرة وعن طريق الآليات المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة ومن خلال تمويل الأنشطة الإنسانية الغوثية والإنمائية الطويلة الأمد التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فضلا عن المبادرات والمشاريع الإنسانية والتنموية العالمية التي نقوم بتنفيذها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. وتحرص الإمارات على الالتزام بمبادئ الحيادية والإنسانية في مساعداتها الإنسانية التي تقدمها دون تمييز.

وفي عام ٢٠١٠ ساهمت الإمارات بنسبة ٠,٣٣ في المائة من مجمل الدخل القومي كمساعدات تنموية رسمية، حيث احتلت المرتبة الرابعة عشرة عالميا بمقياس نسبة المساعدات التنموية حسب مجمل الدخل القومي. وخصصت نسبة ١٤,٣ في المائة من هذه المدفوعات للمساعدات الإنسانية التنموية في البلدان المتضررة.

وبلغت قيمة المساعدات التي قدمتها وتعهدت بها حكومة الإمارات للمساعدات الإنسانية والإنمائية الأخرى في البلاد خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ حوالي ٢ بليون دولار في صورة منح وقروض للبرامج الإنسانية الخيرية والتنموية في شتى أنحاء العالم. حيث ساهمت هذه المساعدات في تمويل نطاق هائل من المشروعات لإيواء المشردين وتوفير الطعام للمحتاجين وفي حفر الآبار بالإضافة إلى تبني الحلول لفض المنازعات وبناء السدود والطرق السريعة والمدارس والمستشفيات.

كما أن الإمارات عضو ومساهم رئيسي في عدد من المجموعات الدولية المعنية بإعادة إعمار وبناء البلدان المتأثرة بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية ودعم مؤسساتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، مثل مجموعة ”أصدقاء اليمن“ ومجموعة ”أصدقاء باكستان ديمقراطي“ والشراكة الدولية لمساعدة أفغانستان وفريق الاتصال المعني بسواحل الصومال.

ما زال الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة يعيش في أوضاع اقتصادية وإنسانية سيئة، خاصة في قطاع غزة الذي ما زال خاضعا للحصار الذي فرضته عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ أربع سنوات. وفي هذا الصدد نطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر فورا لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للسكان، وإنهاء احتلالها للأرض العربية، واستئناف مفاوضات السلام استنادا إلى القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. كما نحث الدول المانحة على مواصلة مساعداتها للشعب

الفلسطيني وحكومته إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وإنشاء دولته المستقلة.

إن الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية إلى أن تتحرر أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي. وتعتبر الإمارات أحد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية العاجلة والمشاريع التنموية والميزانية المباشرة للسلطة الفلسطينية. وقد قدمت الإمارات ٩٨,٦ مليون دولار عام ٢٠١٠ للشعب الفلسطيني وحكومته مخصصة لدعم الحكومة وللمشاريع التنموية. ونؤكد دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونشدد على حيوية دورها في مساعدة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وعلى ضرورة تسهيل وصول موظفيها ومساعداتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها كافة، وهو ما يستدعي بالضرورة تزويدها بالدعم المالي الكافي كي يتسنى لها الاستمرار بأنشطتها الإنسانية والتنموية.

السيد مادونسيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن موضوع تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية اللتين تقدمهما الأمم المتحدة في حالات الكوارث (A/66/345).

يشيد وفد بلدي بالإنجازات التي حققها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في المساعدة على تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة تحت قيادة وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري آموس. ويسرنا أيضا أن نحيط علماً بأن منظومة الأمم المتحدة تعمل على زيادة الدعم للحكومات والمنظمات الإقليمية لتحسين حالة تأهبها وتعزيز قدرتها على التكيف. إن الدعم المقدم إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي موضع ترحيب خاص. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للمكتب الإقليمي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومقره في جوهانسبرغ، على الدعم المنتظم الذي يقدمه.

مما يشجع جنوب أفريقيا كثيراً أن تلاحظ أن التمويل الذي يقدمه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد أنقذ حياة الكثيرين، ونغتنم هذه الفرصة لمناشدة الجهات المانحة أن تواصل دعمها حتى تكفل أن تكون استجابة الصندوق الحقيقية لحالات الطوارئ الإنسانية جيدة التوقيت ويمكن التنبؤ بها. نعتقد أن تقييم عمل الصندوق على مدى السنوات الخمس الماضية يوفّر معلومات هامة عن الدروس المستفادة، ويتيح أيضا للصندوق الفرصة لتحسين إنجاز ولايته. ونلاحظ أيضا أن النهج العنقودي وسيلة إيجابية لضمان الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية العديدة التي تواجه العالم اليوم. نحن نشجع استمرار إصلاح النظام من أجل ضمان الاستجابة الجيدة التوقيت.

لقد نتج عن زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة وتعقيدها واتساع نطاقها خسائر مأساوية هائلة في الأرواح. ويساور القلق الشديد من أن الكوارث الطبيعية، التي غالبا ما ترتبط بالظروف القاسية الناجمة عن تغير المناخ، تجلب معها على المدى الطويل نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية، فضلا عن تدهور بيئي واسع النطاق يصيب الكثير من البلدان النامية. تعرقل حالات الطوارئ الإنسانية هذه تقدم عملية التنمية في العديد من الدول الفقيرة. في هذا السياق، نذكّر الجمعية بضرورة إعطاء الأولوية للمحن التي تكابدها فئات السكان الأكثر فقرا والأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال والفتيات والمعوقين، الذين لا يزالون الأكثر تضررا.

تتطلب حالات الطوارئ الإنسانية هذه جهودا منسقة من جانب المجتمع الدولي، لأننا نعتقد أنه ما من بلد في العالم اليوم يستطيع أن يتعامل بفعالية منفرداً مع حجم الكوارث الإنسانية التي لا تزال تتسبب فيها حالات الطوارئ تلك. في ذلك الصدد، يكرر وفدي التزام جنوب أفريقيا بالمساهمة في الأداء الفعال لنظام المساعدات الإنسانية. يشمل ذلك تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، فضلا عن تحسين التقييم القائم على الاحتياجات.

في اعتقادنا أن تعبئة الموارد الكافية والمرنة والقابلة للتنبؤ بها والجيدة التوقيت أمر بالغ الأهمية أيضا. في الوقت نفسه، نغتنم مرة أخرى هذه الفرصة لنناشد جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الالتزام بالمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الحياد والنزاهة والإنسانية والاستقلال، التي ينبغي أن تظل أساسا لجميع الاستجابات لحالات الطوارئ التي تواجه البشرية.

تشهد منطقة القرن الأفريقي حاليا أسوأ أزمة إنسانية منذ ٦٠ عاما، من جراء الجفاف والمجاعة. ونعرب عن شكرنا وامتناننا للمجتمع الدولي على استجابته الحالية، ونحثه على مواصلة التعاون مع البلدان في تلك المنطقة لتوفير المساعدات الإنسانية للمتضررين.

فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، نحث المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية وتمكين قدراتها الوطنية في مجال الإغاثة من الكوارث والحد منها، وكذلك تحسين حالة تأهبها لتقديم استجابات فعالة حين تقع حالات طوارئ إنسانية. يظل إطار عمل هيوغو (انظر A/CONF.206/6)، بوصفه استراتيجية دولية وافقت عليها الدول الأعضاء، دليلا إرشادياً بالغ الأهمية لاتخاذ الإجراءات في ذلك الصدد. ولأجل لتلك الغاية، نعتقد أن نقل تكنولوجيات وخبرات الإغاثة من الكوارث والحد منها إلى البلدان النامية يظل أمر بالغ الأهمية.

لا يزال يساور وفدي أشد القلق بشأن التهديدات المستمرة والمتعمدة والهجمات العنيفة على العاملين والمرافق في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم. ونرى أنه ينبغي السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول من دون أية قيود إلى السكان المعرضين للخطر الذين يعانون بالفعل من حالات الطوارئ الإنسانية. وستكون كفالة السلامة والأمن للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ عاملا حاسما في تهيئة هذه البيئة المواتية وفقا لمبادئ القانون الإنساني والدولي.

في الختام، نعتقد أن بإمكاننا، بوصفنا جهات فاعلة في المجال الإنساني، أن نحسن من جهودنا لتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة أسرع وأكثر قابلية للتنبؤ بها ومنسقة على نحو أفضل، وأن نخفف، في النهاية، من معاناة الملايين من الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم. إن الملايين من الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية ليسوا مجرد إحصاءات، بل هم من لحمنا ودمنا. ونحث على ضرورة أن نتذكر دائماً أن حالات الطوارئ الإنسانية هذه التي نتكلم عنها يمكن أن تمس بسهولة أي واحد منا يجلس في هذه القاعة اليوم. بناء على ذلك، يجب المحافظة على التعاون والتضامن بين دول العالم وتعزيزهما على الدوام.

السيد كيربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا الأمين العام على تقاريره الممتازة عن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ التي تقدمها الأمم المتحدة (A/66/81 و A/66/332 و A/66/339 و A/66/357). ونشيد، على وجه الخصوص، باستنتاجاته وتوصياته، ونود أن نركز على ثلاث نقاط:

أولا، يساور سويسرا القلق من أن الوصول السريع الذي لا تحول دونه العوائق إلى السكان المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية لا يزال في كثير من الحالات غير مضمون. وكما يؤكد الأمين العام في الفقرة ٧١ من التقرير الوارد في الوثيقة A/66/81، فإن القيود، مثل العوائق البيروقراطية، فضلا عن الأعمال العدائية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، كما هو الحال في أبوجا وقندهار، ما زالت تشكل عقبة أمام المساعدة الفعالة سواء في الكوارث الطبيعية أو الطوارئ المعقدة.

لقد أضحى تشجيع وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عوائق، أكثر من أي وقت مضى، أولويةً مطلقة لتمكين العاملين في المجال الإنساني من إنجاز مهمتهم وإنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، وحماية كرامة الإنسان في جميع الظروف. لذا فإن توصيات الأمين العام بشأن هذه النقاط تبدو بالغة الأهمية بالنسبة لنا. إننا نؤيد دعوة الأمين العام الدولَ الأعضاء إلى تيسير المرور السريع بدون عراقيل للأفراد العاملين في المجال الإنساني وللإمدادات الإنسانية إلى المجتمعات المتأثرة.

نثني على منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على موقفهما أمام الحكومات الداعي إلى الدفاع عن وصول المساعدة الإنسانية. ومن المهم أيضا أن تكون أساليب عمل كل وكالة من وكالات المساعدة الإنسانية في إطار يحترم احتراما صارما المبادئ الإنسانية. وفي هذا الصدد، نُشيد ببرنامج الأغذية العالمي، المقرر له أن يقدم مبادئه الحمائية في العام المقبل.

ثانيا، يجب تكريس جهد خاص لحالة التأهب عند الاستجابة للحالات البيئية الطارئة والاستجابة للحد من مخاطر الكوارث. ويشدد عن حق الأمين العام في تقريره على أن التمويل المخصص للتأهب تبعا لكل حالة على حدة وبصورة غير متسقة (A/66/81). ومع ذلك، فقد تم الاعتراف على نطاق واسع بالحاجة إلى تعزيز القدرات المحلية والقدرات الحكومية للتصدي لتلك التحديات. وفي الحقيقة لا ينبغي لنا بعد الآن التركيز على معالجة الكوارث، بل على التنبؤ بها. إذ أن مناقشات الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث والمؤتمر العالمي الأول لإعادة التعمير الذي انعقد في جنيف أظهرت بأن ”لدينا المعرفة والوسائل والالتزام بجعل التقليص من أخطار الكوارث أولوية على الصعيد الوطني والمحلي والدولي“. وأجريت مؤخرا دراسة داخلية في سويسرا تبين أن تكاليف الاستثمار في تقليص أخطار الكوارث أقل أربع إلى سبع مرات من التكلفة التي ينطوي عليها أي رد بعد وقوعها.

وتعتقد سويسرا أيضا بأنه من الجوهري أن تتماشى جهود إعادة الإعمار في حالات الإغاثة القصيرة الأجل مع الجهود الإنمائية الطويلة الأجل لضمان الانتقال المنطقي من مرحلة إلى أخرى في أي أزمة من الأزمات. لذلك، اعتمد بلدي ذلك النهج الذي يشمل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي، ومع الأخذ في الحسبان الصلات بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية وحالت الطوارئ البيئية.

ثالثا، تؤيد سويسرا بشكل خاص توصية الأمين العام بشأن تعزيز القيادة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. والتقدم المحرز كان بفضل نظام المجموعات، بما في ذلك من خلال المجموعة الجديدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، ينبغي ألا تنسينا الكثير مما لا يزال يتعين فعله. ومن الضروري جدا المشاركة بشكل أكبر في الهياكل الوطنية والمحلية في إدارة المجموعات وفي تحديد المسؤوليات الأساسية.

إن تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في نهج المجموعات لازم أيضا. وفي هذا الصدد، فإن الالتزامات التي قدمتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ترمي إلى تعزيز فعالية التنسيق في الميدان وتعزيز ثقافة المسؤولية المشتركة فيما بين الوكالات المتواجدة في الميدان للعمل صوب تحقيق نتائج جماعية جديرة بالثناء.

وتود سويسرا أيضا أن تبرز أهمية دمج السكان المتأثرين في التخطيط للاستجابات الإنسانية بصورة أفضل، ابتداء من تحديد الاحتياجات، ولكن أيضا بتوفير الفرصة للناس للإعراب عن آرائهم بشأن الخدمات المقدمة إليهم.

السيد دوس سانتوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويود أيضا أن يضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

ترحب البرازيل بتقريري الأمين العام المعنونين ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث“ (A/66/81)، و ”التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية“ (A/66/339) ونشيد بوجه خاص بالتركيز على بالتمويل من أجل المساعدة الإنسانية والتأهب، في مناطق لا يزال مطلوب العمل فيها من جانب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

إن تعزيز التأهب والمرونة في مجتمعاتنا عنصر رئيسي في التخفيف من الآثار، وتحسين قدرة الدول على مجابهة حالات الطوارئ في أراضيها. وإن الزيادة في التأهب تقلص بصورة مثالية من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الدولية. ومع ذلك، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي في هذا الصدد القيام بدور حيوي في دعم الجهود الوطنية لتعزيز تأهب السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني. ويتعين على منظمات دولية من قبيل المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها التابع للبنك الدولي، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كليها يتعين عليها تحسين تنسيقها لتحاشي الفجوات والازدواجية. ويتعين على المانحين والمنظمات الدولية إحراز تقدم في تنسيق تمويل جهود التأهب الوطني لضمان تحقيق ملائم من الموارد لتفادي حدوث فجوات في التمويل.

أما فيما يتعلق بمسألة التمويل، فنلاحظ مع القلق ما ترتبه الأزمة الاقتصادية والمالية من أثر محتمل على المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. ونهيب بالبلدان المانحة الحفاظ على مستوى دعمها المالي وزيادته للتمكين من الاستمرار في تقديم الإغاثة.

إن البرازيل بوصفها بلدا ناميا قد قامت بنصيبها. وفي السنوات القليلة الماضية زدنا بدرجة كبيرة من مساهماتنا، النقدية والعينية. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي سن البرلمان البرازيلي تشريعا يخول الحكومة تقديم مساهمة تزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ طن من المواد الغذائية إلى البلدان التي تواجه حالات طارئة. ونعمل أيضا باستمرار على زيادة مساهماتنا في الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ ونخطط للاستمرار في القيام بذلك.

بالنسبة للبرازيل، من الجوهري ضمان إقامة علاقة مؤازرة متبادلة بين التعاون في المجالات الإنسانية والتنمية المستدامة. ويجري بالفعل تنفيذ عدة مبادرات تجسد ذلك النهج، من قبيل مشتريات المواد الغذائية التي تقدم على شكل مساعدة من الأسواق المحلية وتقديم الأموال النقدية مقابل العمل. ومع ذلك، لا يزال يتعين فعل المزيد. ويتعين على الأمم المتحدة تنسيق الانتعاش المبكر في جميع أنشطتها

الإنسانية بما في ذلك تطوير الأدوات المناسبة في هذا الصدد. وتوفر المؤشرات الجنسانية نموذجا مفيدا يمكن تكراره في مجال الانتعاش المبكر.

وتود البرازيل أن تبرز دور التعليم في التعاون في المجالات الإنسانية. فالتعليم أداة قوية لمنع الكوارث الطبيعية والاستجابة إليها، وفي الوقت نفسه يوفر طائفة واسعة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ولذلك تؤيد البرازيل الجهود الإنسانية التي تيسر الوفاء بالحق في التعليم، مثل تقديم وجبات طعام في المدارس، وتوفير المواد التعليمية، وتشييد الهياكل الأساسية للمدارس.

إن تعاوننا في المجال الإنساني مع هايتي يجسد هذا المنظور. فهو يرتكز على فكرة مفادها أنه لا يمكن تحقيق الانتعاش المستدام من أي كارثة إلا إذا ربطنا بين الإغاثة الفورية ودعم الأنشطة الاقتصادية، واستحداث الوظائف وتوليد الدخل. ولا تزال البرازيل ملتزمة بدعم هايتي للتغلب على التحديات الإنسانية المتبقية التي تواجهها، وتعزيز التنمية المستدامة في الأجل الطويل. ونهيب بجميع الشركاء الإبقاء على التزامهم بتنمية هايتي.

إن حالات الطوارئ المعقدة، بما في ذلك الصراعات المسلحة، ما برحت سببا رئيسيا في المعاناة والتشريد وفقدان الأرواح البشرية. ونؤكد على الحاجة إلى ضمان الوصول الآمن ودون عراقيل وفي الوقت المناسب إلى السكان المتضررين، لتقديم المساعدة المنقذة للحياة. ونشدد على أهمية تقيد جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة الصارم بمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. علاوة على ذلك، يجب على الدول الأعضاء الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، نعتقد أن تعزيز الشراكات بين جميع الدول الأعضاء والأطراف الإنسانية الفاعلة سيزيد من امتلاك زمام أمور المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ويسهم في فعاليتها. وفي ذلك الصدد، ينبغي على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تحسين الحوار والتعاون مع البلدان النامية من أجل الاستفادة من خبراتها في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، يجب أن تشارك البلدان النامية في المناقشات ذات الصلة بالسياسة العامة فيما يخص المساعدة الإنسانية. ونرحب بالخطوات التي خطاها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة في ذلك الصدد ونشجعهما على مواصلة تعزيز هذه الجهود لضمان دعم عموم الدول الأعضاء السياسي للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الأمين العام على تقريره المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/66/345).

وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في السنوات الأخيرة، واجهت الحالة الإنسانية العالمية تحديات أكبر من أي وقت مضى، نظرا للمسائل العالمية مثل أزمات الاقتصاد والغذاء والطاقة والعواقب المترتبة على تغير المناخ، والمتفاقمة جراء الكوارث الطبيعية المتكررة والصراعات الإقليمية. وقد أضرت الأزمة الغذائية في منطقة القرن الأفريقي بأكثر من ١٣ مليون شخص، وشردت عدة ملايين من البشر وتركت العديد على مشارف الموت.

واجتاحت المجاعة مناطق عديدة من الصومال، لتصبح بدورها الأزمة الإنسانية الأكثر خطورة عالميا اليوم. وشكلت كل هذه المسائل معا تحديا خطيرا للتنسيق الإنساني والقدرة على الاستجابة على الصعيد العالمي. ما هي الطريقة

الأكثر فعالية لتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين الإنسانيين لمساعدة البلدان المتضررة في مجال بناء القدرات بهدف تيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الكوارث إلى التنمية، مع ضمان النمو المستدام للموارد الإنسانية؟ تلك هي أهم التحديات التي تواجه الجهود الإنسانية الدولية. وفي ذلك السياق، أود أن أتناول النقاط التالية.

أولا، يجب أن نواصل التمسك بالمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية التي أرساها القرار ١٨٢/٤٦. ويصادف عام ٢٠١١ الذكرى السنوية العشرين لاعتماد ذلك القرار الضروري للجهود الإنسانية للمجتمع الدولي. ويشكل هذا القرار وثيقة تاريخية، ترسي الإطار الأساسي والمبادئ التوجيهية لجهود المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وهو شرط مسبق فعال لتقديم المساعدة الإنسانية، ويشكل أساسا لتعزيز التعاون الدولي والثقة المتبادلة.

ويجب على الأطراف المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية الالتزام بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة، واحترام سيادة البلدان المتضررة وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، والامتثال للقانون الإنساني الدولي وقوانين البلدان المتلقية، واحترام العادات والتقاليد المحلية. وبهذه الطريقة وحدها، يمكن تقديم المساعدة الإنسانية بنجاح بموافقة الحكومات المتضررة والثقة والدعم من جانب المتضررين.

ثانيا، يجب علينا تعزيز بناء القدرات بفعالية في البلدان المتضررة. وفي الوقت الحاضر، يحول عدم كفاية القدرات وانعدام الدعم لبناء القدرات دون تمكن البلدان المتضررة من التصدي الفعال للأزمات الإنسانية. إن القدرة على توفير الإغاثة في حالات الكوارث وبناء القدرات في ذلك السياق هو بالضبط ما تحتاج إليه البلدان المتضررة على وجه السرعة. وكما يقول المثل الصيني القديم، لا تعطيني سمكة بل علمني كيف أصطادها. والصين تدعو المجتمع الدولي إلى التركيز على بناء القدرات للبلدان المتضررة في جهودها المرتبطة بالمساعدة الإنسانية.

وترى الصين أيضا أن تعزيز بناء القدرات ينبغي أن يشمل جانبين: يتمثل الأول في منع الكوارث والاستعداد والقدرة على الاستجابة؛ والآخر في القدرة على تحقيق الإنعاش المبكر والتنمية الطويلة الأجل. ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، التركيز على التعاون مع البلدان المتضررة في تلك المجالات وتعزيزه وتكييف جهودها وفق احتياجات الحكومات والأشخاص المتضررين وتزويد البلدان المتضررة بالدعم التقني والمالي وغيره من أشكال الدعم لتمكينها من معالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية للأزمة.

ثالثا، يجب علينا تحسين آلية العمل في النظام الإنساني التابع للأمم المتحدة. ففي السنوات الأخيرة، استمر تزايد الاحتياجات الإنسانية العالمية. وأصبح المزيد والمزيد من البلدان والمنظمات الدولية وأعضاء القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية يعملون على نطاق واسع في مجال المساعدة الإنسانية الدولية. إن الصين تؤكد بأنه وبغية مواجهة الكوارث الكبرى، يتعين على الأطراف الإنسانية الفاعلة تعزيز التنسيق وزيادة الثقة المتبادلة ودمج جهود التخطيط من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية للمساعدة في مجالات الإغاثة الإنسانية وفي مجال تخصيص الموارد.

إن الصين تدعم الأمم المتحدة في مجال تعزيز التنسيق في ذلك المجال وإقامة شراكات مع البلدان والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، وتوسيع مجالات التعاون. وخلال السنة الماضية، وتحت قيادة وكيلة الأمين العام أموس، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور لا غنى عنه في نداءات وتنسيق جمع الأموال. والصين ترحب

بتلك الجهود وتأمل أن يحسن نظام المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل أكبر آلية التنسيق وقنوات جمع التبرعات، وأن يعززا التواصل والتعاون مع الدول الأعضاء وأن يؤديا دورا أكبر في المساعي الإنسانية الدولية.

رابعا، ينبغي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الاستمرار في أداء دوره الهام. وترحب الصين بتقرير التقييم الخمسي الصادر عن الصندوق (A/66/357)، والذي يشير إلى أن الصندوق قدم مساعدات فعالة وفي الوقت المناسب أثناء العديد من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، وأدى دورا حيويا في ضمان التخصيص الرشيد والاستخدام الفعال لموارد الإغاثة في حالات الكوارث، مع المساعدة على تحسين الوصول إلى المساعدة الإنسانية. وتأمل الصين أن يستفيد الصندوق من تقييمه المستقل الأول ويزيد من تحسين آلية إدارته وأن يستخدم الأموال على النحو الأمثل وأن يعزز شفافيته، بحيث لا يؤدي دوره الفريد فحسب، ولكن أن يبرز أيضا بوصفه معلما من معالم إصلاح الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة.

إن الصين بلد نام معرض للكوارث الطبيعية. ويشكل الحد من الكوارث والتأهب لها والإغاثة في حالات الطوارئ المهمة الرئيسية للحكومات الصينية على جميع المستويات كل سنة. وبينما تتصدى الحكومة الصينية للتحديات الهائلة التي تشكلها الكوارث الطبيعية في إقليمها، فإنها تركز أيضا تركيزا كبيرا على التعاون الدولي في مجال المساعدة الإنسانية. واستجابة لنداءات حكومات البلدان المتضررة والمجتمع الدولي، قامت الصين بما تستطيع لتضطلع بدور نشط في جهود الإغاثة المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، رعت الحكومة الصينية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حلقة العمل حول الشراكة الإنسانية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، التي عززت التبادلات والتعاون وتشاطر الخبرات بين أعضاء المجتمع الإنساني الدولي.

أخيرا، فإن الحكومة الصينية ستواصل تعزيز المبادئ الإنسانية الدولية والعمل في حدود إمكانياتها مع المجتمع الدولي لمساعدة البلدان المتضررة على التغلب على الكوارث وإعادة بناء منازل المتضررين.

السيد ماكسيميشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تؤكد الكوارث الطبيعية والحوادث التكنولوجية والنزاعات المسلحة التي وقعت مؤخراً أهمية المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وتعزيز القدرة على الاستجابة الإنسانية، لا سيما على المستويين الوطني والمحلي، هو أساس الاستجابة الفعالة للكوارث. وفي هذا السياق، فإننا ندعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تطوير الآليات والأدوات الوطنية في مجال الحد من خطر الكوارث، بما في ذلك التأهب لمواجهة الكوارث، واستحداث أنظمة للإنذار المبكر، وتعزيز الاستجابة الطارئة للكوارث الطبيعية والحوادث التكنولوجية إلى جانب تعزيز الإنعاش المبكر والتنمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون الوثيق بين الهياكل الإنسانية للأمم المتحدة ووكالاتها الإنمائية.

وفي روسيا، يجري تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تحسين النظم الوطنية للوقاية والاستجابة الطارئة. وفي عام ٢٠٠٨، أنشئ المركز الوطني لإدارة الأزمات في إطار وزارة الدفاع المدني والحالات الطارئة وإزالة آثار الكوارث الطبيعية. وندعو إلى الربط بين المراكز الوطنية المماثلة في مختلف البلدان في إطار شبكة عالمية موحدة. والغرض من إنشاء هذه الشبكة تبادل المعلومات بشأن الأخطار والكوارث الطبيعية بغية الإسهام باتخاذ إجراءات في الوقت المناسب من جانب الحكومات الوطنية لمنع وقوع كوارث

واسعة النطاق والحد من تعرض السكان لتلك الكوارث والتخفيف من آثارها.

وروسيا تولي أهمية كبيرة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، ندعم التوعية النشطة بين المجتمعات المتضررة بشأن أهداف البعثات الإنسانية ومهامها.

وقد بدأ استخدام الأصول العسكرية في عمليات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الطارئة نظراً لفعاليتها. وفي نفس الوقت، فإن تقديم المساعدة الإنسانية يفترض دائماً أن يكون نشاطاً مدنياً خالصاً، ونرى أن الحفاظ على طابعه المدني يكتسي أهمية قصوى. وينبغي أن يبقى استخدام الأصول العسكرية الملاذ الأخير في الحالات التي يتعذر فيها تنفيذ مهام أي عملية إنسانية وتحقيق أهدافها بوسائل أخرى في الإطار الزمني المحدد. وينبغي أن تتماشى مهام الوحدات العسكرية المعنية وولايتها مع مبدأ الاستقلالية. وعموماً، ينبغي أن يبقى الدور التنسيقي في أيدي الكيانات المدنية والأمم المتحدة، وتحديداً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وموقفنا المبدئي يتمثل في مواصلة تعزيز قدرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ودوره في ضمان الطابع المدني للمساعدة الإنسانية المقدمة على أساس المبادئ التوجيهية المحددة في المرفق للقرار ١٨٢/٤٦.

وروسيا تدعم الاستدامة المالية للقطاع الإنساني للأمم المتحدة وتسهم في ذلك بفعالية. وينبغي أن تظل عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة هي الآلية الرئيسية للمساعدة الإنسانية الدولية. ونجاح عملية الصندوق المركزي للاستجابة للحالات الطارئة أحد الإنجازات الرئيسية للجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز آلية الاستجابة الإنسانية. ونثني على عملية الصندوق التي ثبت أنها أداة فعالة لضمان تمويل ملائم ومناسب من حيث التوقيت ويمكن التنبؤ به للعمليات الإنسانية.

وروسيا مشارك تقليدي نشط في الجهود الإنسانية الدولية وستواصل زيادة مساهمتها. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، قدمت روسيا الدعم الإنساني على المستوى الثنائي وأيضاً في إطار النداءات الإنسانية للأمم المتحدة لصالح بلدان مثل إثيوبيا وباكستان وتشاد وشيلي والصومال وطاجيكستان وغينيا وقيرغيزستان وكوت ديفوار وكينيا وليبيا وناميبيا وهايتي واليابان واليمن، بقيمة ١٠٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت حكومة الاتحاد الروسي بمبلغ مليون دولار لصالح اليونيسيف و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كمساعدة إنسانية لشعوب بلدان القرن الأفريقي المتضررة بالجفاف والمجاعة.

السيدة دافيدوفيتش (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): نجتمع صباح هذا اليوم بعد عام حافل بالمآسي. فقد جلب عام ٢٠١١ أمواج تسونامي وزلازل وقحط وجوع وعنف إلى جانب عدم الاستقرار السياسي. وفقد كثيرون أرواحهم. وعانى ملايين البشر. وكان لتلك الأزمات أثر مرهق على كثير من المجتمعات والبلدان في شتى أنحاء العالم.

ولكن، في لحظات المأساة، شهدنا الإنسانية في أروع صورها. ففي وسط الفوضى، أبدى كثيرون شجاعة فائقة. وأبدت الأمم تضامنها. كما أبدى المجتمع الدولي قدرته على اتخاذ إجراءات جريئة.

ويمكننا أن نستخلص دروساً قيمة في أعقاب كوارث هذا العام. فالاستثمار في الحد من آثار الكوارث أمر أساسي. وبناء قدرات المجتمعات يتطلب أن نكون مستعدين على كل المستويات. والتنسيق هو المفتاح على كل الصعد المحلية والوطنية والدولية.

ولدولة إسرائيل تقليد قديم يتمثل في تقديم المساعدة الإنسانية للدول الأخرى. ولم يكن هذا العام استثناء من ذلك. ففي أعقاب الزلزال في كرايست تشيرش، نيوزيلندا، في شباط/فبراير الماضي، أرسلت إسرائيل إمدادات صحية ومعدات تنقية المياه وملاجئ مؤقتة للمدينة التي ضربها الزلزال. وبعد شهر واحد، عندما ضرب زلزال مأساوي وأمواج تسونامي اليابان، أرسلت إسرائيل فريقاً من المتخصصين الطبيين وخبراء الإنقاذ وعمال الاتصال إلى أحد الموانئ التي دمرها الزلزال في المنطقة. وفي أعقاب الزلزال في تركيا في تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت إسرائيل مستشفيات ميدانية وأبنية مؤقتة لإيواء المشردين نتيجة لتلك الكارثة.

واستجابة للجفاف المروع في القرن الأفريقي، أسهمت إسرائيل مع برنامج الغذاء العالمي في إيصال المعونة الغذائية إلى اللاجئين الصوماليين في كينيا. وتبرعنا كذلك بأموال للحكومة الإثيوبية استخدمت في شراء معونات غذائية منتجة محلياً من أجل اللاجئين الصوماليين هناك.

وتسترشد إسرائيل في تقديم المساعدة الإنسانية بنهج شامل. فنحن نؤمن بأن التأهب يجب أن يكون جوهر الاستجابة للكوارث. ومنذ عقود خلت، تعقد الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي – المعروفة بالأحرف الأولى من اسمها باللغة العبرية ماشاف – دورات تدريبية على ممارسة الطب في الحالات الطارئة والكوارث في مختلف أنحاء العالم. وفي هذه الدورات، يتدرب الأطباء وهيئات التمريض والفنيون الطبيون والإداريون على التعامل مع الأحداث التي ينتج عنها خسائر بشرية جماعية. كما تقدم ماشاف تدريباً نظرياً وتنظم تدريبات محاكاة عملية للتعامل مع سيناريوهات الكوارث المحتمل أن تواجهها بلدان أو مناطق بعينها.

وفي السنوات القليلة الماضية، تزايد تعاون إسرائيل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا سيما مع فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق بشكل كبير. وإسرائيل عضو في هذا الفريق، ونعتز بأن سجل الفريق للاستجابة للحالات الطارئة يضم خمسة خبراء إسرائيليين. وسيستمر تعاوننا في العام المقبل. وسيشارك الفريق في تدريباتنا الأمنية الوطنية السنوية التي يحاكى خلالها الزلازل وتنسيق المساعدة الدولية. وتعتزم إسرائيل أيضاً تنظيم دورة تدريبية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ لفريقنا الإقليمي للاستجابة للحالات الطارئة، بما يتيح وضع معايير موحدة دولياً والتنسيق الكامل في حالة وقوع خسائر جماعية نتيجة لكارثة.

وتدرك إسرائيل أن التنسيق حيوي الأهمية لضمان الاستجابة القصوى للكوارث. وعليه، فإن تنسيق إيصال المساعدة الإنسانية عن طريق قنوات شرعية ومعترف بها يكتسي أهمية فائقة. ومع ذلك، فإن استغلال المعونة الإنسانية من قبل أطراف من غير الدول كأداة للصراع والإرهاب ما زال يشكل تحدياً مستمراً. ولا نزال نلتزم بالعمل مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في ذلك الصدد.

تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تنسيق المساعدة الإنسانية، وتوفير إطار قيّم للعمل الجماعي. ويؤكد عمل الأمم المتحدة في مجال الاستجابة للكوارث حقيقة أساسية. فعلى كل مواطن الالتزام بالتضامن مع الآخرين عندما يواجهون مآسي الكوارث. فالزلازل والأعاصير وأمواج التسونامي لا تعرف حدودا، وهي تهددنا جميعا. ويمكن أن تتحول البلدان المانحة اليوم إلى بلدان متلقية للمساعدات الإنسانية في اليوم التالي.

وتدل تجربة إسرائيل على ذلك بوضوح. فقبل عام واحد فقط، هبّت البلدان في منطقتنا وفي مختلف أنحاء العالم لمساعدتنا في أعقاب حرائق الغابات الكبرى التي اندلعت في منطقة جبل الكرمل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم

بالشكر مرة أخرى إلى جميع الذين تضامنوا مع بلدي في ذلك الوقت العصيب.

وأود أن أعرب عن احترامي لجميع العاملين في المجال الإنساني ولموظفي الأمم المتحدة الذين دفعوا ثمناً باهظاً أثناء محاولتهم منح الأمل لأولئك الذين مروا بحالات رهيبة. ولنستمد الإلهام دائماً من تعاطفهم وتفانيهم وعطفهم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إنني أجد نفسي مضطرا للرد على بعض الاتهامات الباطلة التي وجهتها بعض الوفود إلى إسرائيل اليوم. وليست لتلك الهجمات اليائسة صلة بهذه المناقشة، إنما هي تقوض طبيعتها المهنية في حقيقة الأمر. ومن المؤسف أن بعض الوفود لا تزال أكثر انشغالا بتحقيق كسب سياسي رخيص في هذه القاعة، عوضاً عن انشغالها بمسألة هامة كالمساعدات الإنسانية.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أكدت أحداث عام ٢٠١١ مرة أخرى على أهمية تقديم العمل الإنساني في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. فالاحتياجات الإنسانية تشهد تصاعداً مطرداً على نطاق عالمي بمعدل مثير للقلق. وتسلط حالات الطوارئ التي طال أجلها في بلدان مثل السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان، والكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك الزلزال في تركيا، إضافةً إلى الفيضانات في باكستان وأمريكا الوسطى، الضوء على الحاجة المستمرة إلى تحسين تنسيق العمل الإنساني. كما تبرز تطورات الحالة الإنسانية في ليبيا واليمن وكوت ديفوار وسوريا الضوء أيضا على أهمية تلبية احتياجات الحماية والمساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من العنف والصراع المسلح.

ومن المرجح أن تسفر الاتجاهات الرئيسية السائدة الآن، مثل النمو السكاني الهائل والتحضّر السريع وتزايد مستويات الهجرة القسرية، بما في ذلك نتيجة للاضطهاد الديني، بالإضافة إلى عدم إيلاء اهتمام كاف للحد من مخاطر الكوارث وتدابير الاستعداد لمواجهتها في بعض بلدان العالم الأكثر ضعفا، عن مزيد من الضعف الإنساني، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الضغط على النظام الإنساني الدولي فيما يتعلق بالاستجابة لتلك الكوارث. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، مع ملاحظة أن لدى بعضهم خبرة محدودة في هذا المجال، جنبا إلى جنب مع زيادة القيود المفروضة على العمل الإنساني في سياقات رئيسية مثل الصومال والسودان، والمخاطر المتزايدة على أمن عمال الإغاثة الإنسانية، كلها عوامل تجعل مهمة تلبية الاحتياجات الإنسانية أكثر تحديا.

(تكلم بالفرنسية)

وتزداد القيادة الاستراتيجية أهمية أكثر من أي وقت مضى في هذه البيئة التي تزداد تعقيدا، أكثر من أي وقت مضى. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدور رئيسي فيما يتعلق بتوفير هذه القيادة. غير أننا نتوقع من جميع الجهات الفاعلة الإنسانية – سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أم خلاف ذلك، على حد سواء – أن تعمل معا بشكل وثيق في تبادل المعلومات وضمان فعالية آليات التنسيق المنشأة وقدرتها على العمل عند حدوث الكوارث. وفي ذلك الصدد، فإنه يمكن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يواصل التعويل على دعم كندا القوي لجهوده الرامية إلى تنفيذ إجراءات ملموسة ومجدية بهدف تحسين تنسيق المساعدة الإنسانية بطريقة تثمر عن نتائج ملموسة لصالح من هم في حاجة ماسة إليها.

ترحب كندا بمبادرة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التركيز على تحقيق نتائج قابلة للقياس الكمي في مجالات القيادة والتنسيق والمساءلة والتأهب والتوعية. وندعو اللجنة إلى مواصلة جهودها لنشر المعلومات

عن المناقشات المكرسة للتحديات الإنسانية بالسرعة اللازمة. وفي رأينا فإن من شأن توفير قدر أكبر من الشفافية في صنع القرار وفي نشر المعلومات أن يساعدا على تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والدول الأعضاء فضلاً عن ضمان الشفافية والمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وتدعم كندا بشدة نظام التنسيق الجماعي وتعتبره أداة هامة لتحسين التنسيق وضمان الاستجابة الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو فعّال. ومع ذلك، يقتضي بذل مزيد من الجهود لتعزيز هذا النظام. وعليه، فإننا ندعو قادة المجموعات إلى مزيد من العمل الوثيق مع آليات التنسيق المحلي والوطني، لتفادي تكرار الجهود ولضمان استجابة العمل الإنساني الدولي لاحتياجات السكان المتضررين. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو وكالات الأمم المتحدة لإيجاد وسيلة ما للاتفاق على نهج مشترك لتحليل الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك نهج التقييم العام/المشترك. وينبغي أن توطد أعمالنا الإنسانية على قاعدة صلبة من الأدلة، وإلا فإننا نخاطر بإضعاف فعاليتها.

ويعدّ تحسين التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، بما في ذلك الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة المحلية وكذلك القطاع الخاص ومجتمعات الشتات والأوساط العلمية والجماعات الدينية، من العوامل الأساسية أيضاً لتحسين الفعالية التنظيمية وقدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وبوسع شبكات التعاون أن تساعد على تحسين تبادل المعلومات والتعويل على الدروس المستفادة، وتسهيل وضع برنامج أفضل في مجال العمل الإنساني.

وترهن جودة جهودنا المبذولة في تنسيق الشؤون الإنسانية بجودة أداء الأشخاص المسؤولين عن الوفاء بذلك الدور التنسيقي. كما أن كفالة حصول المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية على التدريب والأدوات التي تلزمهم لأداء دورهم القيادي في المسائل الإنسانية تعدّ أمراً حاسماً لنجاحنا. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ورؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مواصلة الجهود الهادفة إلى تعزيز دور ومساءلة واختيار وقدرات منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين.

ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة التعويل على التزام كندا بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء الآخرين في مجال العمل على تعزيز تنسيق وقدرة النظام الإنساني الدولي على الاستجابة للأزمات الإنسانية. ويستحق السكان الضعفاء في جميع أنحاء العالم التزامنا بصنع قرارات استراتيجية شفافة ترتكز على تقييمات سليمة، على أن يتم تنفيذها بطريقة مبتكرة ومنسقة بشكل جيد. وإنني على يقين من أننا نستطيع التغلب معاً على التحديات التي تنتظرنا، وأنه بوسعنا تقديم المساعدة المنقذة لحياة المحتاجين.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم نيوزيلندا التزاماً تاماً بالنظام الإنساني الدولي، ويشملنا جميعاً الطلب الهائل على هذا النظام خلال العام الماضي – الحكومات، والأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والأفراد بطبيعة الحال. وهناك بعض الناس من يهرع في خضم الكارثة إلى تقديم المساعدة وإنقاذ الآخرين في أشد الأماكن خطراً، وهناك من هو بمنأىً عن أماكن الخطر، لكنه يسعى جاهداً لأجل مد يد العون والمساعدة.

وطوال عام ٢٠١١، استمر العالم يعاني من أسعار الأغذية والوقود المتقلبة، مع انتشار الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي ومع كوارث أخرى صغيرة ولكنها أيضا خطيرة، ولديها جميعا عواقب وخيمة على العديد من البلدان

والسكان. كما أن هناك العديد من الأزمات الطويلة الأمد، ولكنها متجاهلة في أغلب الأحيان، التي لا تزال تتطلب الدعم الإنساني الدولي. وبالمثل، تطلب الانعدام الحاد للغذاء اتخاذ إجراء دولي، ولكنه أيضا أظهر كيفية تحقيق الإصلاحات في النظام الإنساني استجابات أفضل تنسيقا، ولا سيما التنسيق بين الأطراف الفعالة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية والحكومات الوطنية. وينبغي أن تكون النتيجة زيادة الإنعاش الاقتصادي في البلدان المتأثرة ومجتمعاتها.

إن نيوزيلندا تؤيد الأمم المتحدة في قيادتها وتنسيقها للعمل الإنساني الدولي في مجالي التأهب والاستجابة على السواء. وعلى وجه التحديد نؤيد الدور الريادي الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وندعم جهود وكالات الأمم المتحدة وغيرها في اتخاذ النهج المزدوج المسار نحو التصدي لأزمات الغذاء الإنسانية العاجلة وضرورة بناء قدرة الصمود الطويلة الأجل التي تسهم في توفير الأمن الغذائي والتغذوي. ورحبت نيوزيلندا بالفرصة التي أتيحت لها للعمل رئيسا لمجموعة دعم الجهات المانحة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن مسرورون بشكل خاص لاستضافة ورئاسة الاجتماع السنوي الرفيع المستوى للمجموعة في حزيران/يونيه، الذي سيسفر عن بعض النتائج الملموسة للغاية والهامة لمتابعتها من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجتمع المانحين.

ومرة أخرى أبرزت الحوادث التي وقعت هذا العام الشواغل حيال سلامة العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وأمنهم، فضلا عن الأعمال التي ارتكبتها بعض الجماعات في مناطق الصراع – وهي أعمال أدت الى منع استلام المساعدة الإنسانية، وفي بعض الأحيان، منع السعي للحصول عليها وأعاقت العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية عن الاضطلاع بمهامهم. ونعرب عن استيائنا من تلاشي الاحترام للقانون والمبادئ الإنسانية الدولية، ويزداد استياؤنا لأن على العاملين الإنسانيين في الوقت الحالي أن يعملوا في حالات معقدة وصعبة بشكل متزايد.

كما أن نيوزيلندا شاركت الآخرين إدانة الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة وتؤدي الى طرد المنظمات الإنسانية، وحظر أنشطة العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، واستهداف إيصال المساعدة الإنسانية وإعاقته ومنعه. وعلى نحو مماثل، ندين جميع الهجمات وأعمال التحرش والتخويف والقتل والاحتجاز والاختطاف التي ترتكب ضد العاملين الدوليين والوطنيين في تقديم المساعدة الإنسانية، وضد الآخرين المحاصرين في حالات الأزمة. وعلى وجه الخصوص، ندين أعمال القتل والاغتصاب والاعتداء الجنسي على النساء والأطفال. وبالتالي نؤيد بقوة أعمال الأمين العام وإدارة شؤون السلامة والأمن التي تهدف الى تخفيض تلك المخاطر، لا سيما إطار ”العمل معا من أجل إنقاذ الأرواح“.

وتشيد نيوزيلندا بالجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز قيادة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها داخل البلدان. ونشجع على المزيد من العمل لتعميم عنصر الإنعاش المبكر في البرامج المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وضمان إنشاء المجموعات على وجه السرعة وتمكينها من الاتصال بفعالية مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجموعات الأخرى والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الوطنية والجيش. ومع ذلك، لا يزال من المهم للغاية أن يقوم المجتمع الدولي بالمزيد من العمل، وبشكل عاجل، للتخفيف والتكيف في التعامل مع تغير المناخ. والدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ من ضمن أكثر الدول عرضة لخطر تلك الآثار، ولتأثير الكوارث المحتملة، أيا كانت أسبابها. وعلى المجتمع الدولي زيادة الاستثمار في الإنعاش المبكر لسد

الفجوة بين الأعمال الإنسانية المنقذة للحياة والتنمية الطويلة الأجل.

وفي حين تصارع العديد من الدول الأعضاء القيود المالية، تلقى مطالب متزايدة أيضا على كاهل النظام الإنساني الدولي. ويتوقع مشرعونا المنتخبون ودافعو الضرائب وأصحاب المصلحة المحليون المزيد من الخضوع للمساءلة والأداء من جميع شركائنا الإنمائيين والإنسانيين. ولذلك من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة وهؤلاء الشركاء تعزيز جهودهم للاستجابة برصد وتقييم تقديم المساعدة الإنسانية، والتشاور مع السكان المتأثرين وإدماج الدروس المستفادة في البرامج الفعلية. ومن الضروري أيضا أن تدعم هذه الأعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كما تواصل نيوزيلندا دعم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في تقديمه المساعدة باستجابة سريعة وفعالة ومنصفه للأزمات الإنسانية، الكبيرة والصغيرة. ولا نزال نستجيب بقدر الإمكان للنداءات الإنسانية المحددة. وحيثما وكلما تقدم المساعدة الإنسانية، يجب أن يكون هدفنا الجماعي والانفرادي منع وتخفيف المعاناة الإنسانية وحماية أكثر المعرضين للخطر وأشدهم ضعفا، بصرف النظر عن المكان. ويستحق ذلك الهدف أكمل دعمنا. ومن المؤكد أنه يحظى بدعم نيوزيلندا الكامل.

السيدة شيمونغكول (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تود تايلند أن تشكر الأمين العام على تقريره التفصيلي والشامل، المقدم في اطار البند ٧٠ من جدول الأعمال، والمعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“ (A/66/345).

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد تضامن تايلند مع السكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية في جميع أرجاء العالم. فشجاعتهم وقدرتهم على الصمود في مواجهة تلك التحديات الهائلة جديرتان بالثناء. ونود منهم أن يعلموا أنهم ليسوا وحدهم، وأن المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعمهم في وقت احتياجهم ولمساعدتهم على التغلب على تلك التحديات.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للنساء والرجال الذين يعملون، في اطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث إلى السكان في المناطق المتضررة في جميع أرجاء العالم. كما يجب أن تكون سلامة ضحايا الكوارث الطبيعية فضلا عن سلامة منقذيهم ومقدمي الإغاثة محط اهتمام عميق. وفي ذلك الصدد، تؤيد تايلند تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز قدراتها في تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، لا سيما في مبادرات وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الرامية إلى المحافظة على سلامة العاملين فيها.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ (A/66/81)، استجابت الأمم المتحدة لأكثر من ٣٠ حالة طوارئ في جميع أرجاء العالم في الفترة المشمولة بالتقرير، من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى أيار/مايو ٢٠١١. وإضافة إلى تحديد عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق، يلاحظ التقرير زيادة في تواتر الكوارث الطبيعية ونطاقها. وشهد العام الماضي العديد من الوفيات الإضافية وتضرر الملايين، بمن فيهم أشد الناس ضعفا، في جميع أرجاء الكرة الأرضية. وذلك اتجاه مثير للقلق

لا بد من التصدي له بالتزام قوي وعمل لتعزيز استجاباتنا بأكبر طريقة فعالة ومستدامة ممكنة.

وإذ أصبحت الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان أكثر تواترا، علينا باستمرار أن نحسن قدراتنا للاستجابة، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن الصعيد الوطني. ومع أنه لا يمكن منع وقوع الكوارث الطبيعية، فإنه يمكن منع وقوع الخسائر في الأرواح وسبل كسب الرزق.

واختبر الفيضان الأخير في تايلند، وهو الأسوأ منذ عقود، قدراتنا الوطنية للصمود والتصدي. وفي ذلك الوقت للأزمة كان شعبنا متحدا أكثر من أي وقت مضى في مساعدة بعضه بعضا. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقدير تايلند الصادق لأصدقائنا على رسالة حسن النية والدعم التي وجهوها إلينا وعلى المساعدة التي قدموها في وقت احتياجنا إليها.

وتمثل أحد أهم الدروس التي استخلصناها من أزمتنا الأخيرة في أنه لا تزال هناك حاجة إلى تبادل أفضل الممارسات والمساعدة الفنية. كما أن من الضروري توافر البنية التحتية والمعدات اللازمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحسين الاستعداد والتكيف مع آثار الكارثة وإعادة البناء حين وقوعها.

وعلى الصعيد الدولي، ظلت تايلند دائما تولي أهمية كبيرة لبناء آليات الإنذار المبكر والقدرة على الصمود، مع التركيز على بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية للمجتمعات المحلية بغية تلبية احتياجاتها المحلية المحددة. واتخذت الحكومة التايلندية عدة خطوات لتحقيق الأهداف التي حددها إطار عمل هيوغو، مثل إنشاء المركز الوطني للإنذار المبكر والموافقة على خطتنا الوطنية الاستراتيجية بشأن الحد من أخطار الكوارث للفترة من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٤، التي تهدف إلى تقديم المعونة للسكان المتأثرين في حالات الطوارئ. كما عملنا على تعزيز جهودنا الجماعية في حشد الموارد من جميع القطاعات، بغية حماية المناطق والسكان المتأثرين وتخفيف معاناتهم وإعادة تأهيلهم. وحكومة بلدنا ملتزمة أيضا بالقيام بالمزيد من العمل في ذلك الصدد.

وعلى الصعيد الوطني، ساهمت الحكومة التايلندية، في عام ٢٠٠٥، بمبلغ ١٠ ملايين دولار في إنشاء الصندوق الاستئماني الإقليمي لأمواج تسونامي من أجل تعزيز التأهب الإقليمي لمواجهة الكوارث عقب أمواج تسونامي التي وقعت بالمحيط الهندي وعصفت بالمنطقة في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠١٠، جرى توسيع نطاق الصندوق ليغطي التأهب الشامل لمواجهة الكوارث والمناخ في المنطقة.

وفي حين تقترب بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أن تصبح جماعة لأمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥، فإن قادة الرابطة ملتزمون بتعزيز التعاون الإقليمي بشأن إدارة الكوارث من خلال اتفاق الرابطة بشأن إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. ويركز الاتفاق على تحسين التأهب، لا سيما ضرورة إنشاء نظام للإنذار المبكر وآلية لضمان إرسال وسائل الإنقاذ والمساعدة في الوقت المناسب.

وعلى الصعيد الدولي، قدمت تايلند هذا العام مساعدة مالية بلغت ٧٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا للبلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك جيراننا المباشرون وبلدان المنطقة وخارجها. كما تبرعنا بأموال إضافية من خلال برنامج الأغذية العالمي لمساعدة السكان المتأثرين بالجفاف في القرن الأفريقي. وأرسلنا أفرقة طبية لحالات الطوارئ إلى المناطق المتأثرة بناء على طلبها.

وعلاوة على ذلك، مرة أخرى هذا العام تبرعنا للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ونحيط علما أيضا

بتقييم الصندوق لفترة السنوات الخمس وبالمبادرات التي اتخذها أمانة الصندوق لإعداد خريطة طريق واضحة لزيادة فعالية الصندوق وكفاءته وخضوعه للمساءلة وشفافيته. وإلى جانب التبرعات المالية التي قدمتها الحكومة التايلندية، قدم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تايلند أيضا تبرعات كبيرة للبلدان المتأثرة في جميع أرجاء العالم.

ويجب علينا أيضا أن نبحث عن سبل جديدة لتحسين التأهب لمواجهة الكوارث باستخدام التكنولوجيا الجديدة، لضمان تقديم المساعدة الفنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان المتأثرة. كما أن علينا أن نستكشف استخدام وسائط الإعلام وقنوات الاتصالات الجديدة لمساعدة وتعزيز قدراتنا للإنذار المبكر والاستجابة بغية توفير المعلومات في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام الحكومة التايلندية وشعبها بمواصلة تحسين قدراتنا الوطنية الخاصة للتصدي للكوارث الطبيعية في منطقتنا ولمساعدة البلدان المتأثرة في المنطقة وخارجها. ويجب ألا نهدف إلى مساعدة البلدان المتأثرة على التغلب على التحديات التي تمثلها الآثار الحادة للكوارث الطبيعية فحسب، بل أن نقوم بذلك العمل بطريقة تمكن هذه البلدان من الإنعاش المستدام في الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تشارك الولايات المتحدة الآخرين المجتمعين هنا اليوم الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، وهو أداة محورية لتشكيل إطار تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وحدد القرار ١٨٢/٤٦، باعتباره وثيقة أساسية، المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية وتعزيز أهمية التأهب بوصفه عنصرا حيويا لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ.

وتطور النظام الإنساني الدولي للتصدي لتحديات جديدة ومتزايدة خلال العقود الماضية. وفعلا لم يكن عام ٢٠١١ استثناء. فالجفاف المستمر في القرن الأفريقي والطابع المعقد للمجاعة التي عصفت بأجزاء من الصومال حمل النظام على العمل بأقصى طاقاته. وأدى الصراع في كوت ديفوار إلى تشريد داخلي وخارجي واسع النطاق. وعصف الفيضان في باكستان بمجتمعات لا حصر لها.

وكل واحدة من تلك الأزمات أنشأت احتياجات فريدة، تطلب إيجاد حلول تناسب كل أزمة على حدة. وترى الولايات المتحدة أن علينا أن نواصل تقديم الدعم وتعزيز قدرات الأمم المتحدة ونظام الاستجابة الإنسانية الواسع لمجابهة مجموعة واسعة من الكوارث في البلدان التي لديها درجات متفاوتة من القدرات للاستجابة في إطار مواردها بالذات. ولا يوجد أي بلد أو منظمة مجهزة للاستجابة لجميع الأزمات الإنسانية. وتعزيز الشراكات أمر بالغ الأهمية لتحسين التنسيق وتقديم المساعدة الحسنة التوقيت والفعالة.

فعلى سبيل المثال، استجابت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي وتركيا للمجاعة في الصومال. بيد أنها أيضا اتخذت خطوات لتنسيق أعمالها بالاتصال المستمر وتبادل المعلومات. ونحن نشيد بجهودها ونؤيد قرار منسقة الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري أموس جعل الاتصال بالمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة ركيزة رئيسية لفترة عملها في الأمم المتحدة.

وللأسف، ازدادت بشكل غير مبرر معاناة العديد من ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان

على السواء لكونهم لم يتلقوا أي مساعدة إنسانية أو تلقوا مستويات غير وافية من هذه المساعدة بسبب القيود التي تفرضها الحكومات أو الأطراف الأخرى على إمكانية الوصول. وعلى وجه الخصوص علينا أن نبرز حالة الصومال، حيث طردت جماعة الشباب الإرهابية وكالات تقديم المساعدة الإنسانية، وحظرت أنشطتها المنقذة للحياة وبشكل عام قلصت مقدرة الأمم المتحدة ووكالات تقديم المعونة الأخرى على إيصال الأغذية والرعاية الصحية وخدمات المياه الحيوية إلى مئات الآلاف من الصوماليين المعرضين للخطر. والولايات المتحدة تناشد الدول الأعضاء الأخرى مشاركتنا في الإدانة القوية لإعاقة حركة الشباب المنعدمة الضمير للمساعدة الإنسانية، التي عرضت أرواح الصوماليين للخطر.

وتشيد الولايات المتحدة بالتركيز على المساواة بين الجنسين والعنف القائم على أساس نوع الجنس في تقرير الأمين العام لهذا العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية (A/66/339). وتؤيد الولايات المتحدة الرأي القائل إن على الحكومات الوطنية والمحلية، فضلا عن مجتمع تقديم المساعدة الإنسانية، أن تراعي الحساسيات الجنسانية وتعالجها قبل وقوع أي كارثة وأثناءها وبعدها. وينبغي إدماج النهج والأنشطة المراعية للمنظور الجنساني وتعميمها في جميع مراحل البرمجة المتعلقة بالكوارث، بدءا من التخطيط والتنفيذ وانتهاء بالرصد والتقييم. ونعتقد أن على البلدان المتأثرة بالكوارث ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية أن يخططوا لبرامج الإغاثة بطريقة تزيل التعرض لأعمال العنف الجنسي أو العنف القائم على أساس نوع الجنس أو تقلصها.

وسلمت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة ليس بأهمية مواجهة الكوارث الطبيعية فحسب، بل أيضا بمساعدة المجتمعات على الاستعداد لحالات الضعف أو الإقلال منها إلى أدنى حد. ولذلك فإن الاستثمارات في الحد من أخطار الكوارث أمر بالغ الأهمية، إذ أنها تساعد على تقليص الخسائر في الأرواح وسبل كسب الرزق وحماية الأرض والبنية التحتية وزيادة القدرة على الصمود والتقليل من حالات الاختلال الاقتصادي الناجمة من الكوارث.

وعلى الشركاء في مجال التنمية الاضطلاع بدور في الحد من الأخطار الكامنة للكوارث الطبيعية، لأن الحد من أخطار الكوارث وحدها لن يجعل المجتمعات والدول قادرة على الصمود أمام الكوارث، إذا لم توضع تلك البرامج في إطار مستدام. وسيكون من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا لم تصبح المجتمعات والأسر المعيشية أكثر قدرة على الصمود. ولذلك نناشد الأطراف الفاعلة في مجال التنمية المشاركة بصورة أكثر فعالية في برامج الحد من أخطار الكوارث، إلى جانب نظرائها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وبالمثل، نناشد إقامة شركات أقوى بين وكالات تقديم المساعدة الإنسانية والوكالات الإنمائية لمعالجة فجوة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. واليوم، يبلغ متوسط طول فترة التشرد ١٧ عاما. ويعيش أكثر من ١٠ ملايين شخص في حالات تشرد مطولة في ٣٠ بلدا في جميع أرجاء العالم. وعلى الأطراف الفاعلة في مجال التنمية إدماج احتياجات المهاجرين قسرا في برامج بلدانهم واستراتيجياتها، بغية المساعدة على إيجاد حلول مستدامة ودائمة.

كما نلاحظ أن الأزمات الإنسانية ذات طابع حضري بشكل متزايد. فأكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في مناطق حضرية، منهم بليون شخص يعيشون في مستوطنات غير مخططة وأحياء عشوائية لا تحظى بخدمات كافية ومحفوفة بالمخاطر. وينضم عدد متزايد من الأشخاص المشردين إلى السكان الذين يعانون من الحرمان

المزمن في المناطق الفقيرة للمدن الكبيرة. وإذ يتصاعد نطاق وخطى التحضر، سيصبح سكان المناطق الحضرية معرضين لخطر مجموعة من التهديدات الحالية والناشئة. ويلزم الأطراف الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تضع آليات استجابة للتصدي لذلك التحدي الجديد.

وتناشد الولايات المتحدة الأمم المتحدة وشركاءها مواصلة تحسين القيادة والخضوع للمساءلة والتنسيق. وتؤيد الولايات المتحدة منح منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ صوتا أقوى في عملية اختيار المنسق المقيم في البلدان التي توجد فيها احتياجات إنسانية حادة. كما أن على منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ أن تكون مجهزة بالأدوات اللازمة لإخضاع المنسقين على المستوى القطري للمساءلة عن أعمالهم. وعلينا أن نفكر في سبل لتحفيز الوكالات على العمل من أجل المصلحة الجماعية للأمم المتحدة، وبخاصة في التنسيق فيما بين المجموعات وفي تعيين كبار الموظفين لمناصب المنسقين المقيمين والمنسقين الإنسانيين.

ولا يزال أمان موظفي تقديم المساعدة الإنسانية وأمنهم أمرا أساسيا في إيصال المساعدة الإنسانية. وتدين الولايات المتحدة إدانة قاطعة استهداف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وتناشد جميع الأطراف حماية رفاه المنظمات والأفراد الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة إلى ضحايا الكوارث من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. وعلى وجه الخصوص، نعرب عن استيائنا من الهجمات على مرافق الأمم المتحدة في أبوجا بنيجيريا ومزار شريف، التي أدت إلى الوفيات المأساوية لأشخاص يسعون لجعل العالم مكانا أفضل.

وفي حين نسترجع اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، علينا أن نسلم بأن القرارات اللاحقة المتعلقة بالسياسات الإنسانية التي اتخذت في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن شكلت أيضا قدرا كبيرا من النظام الإنساني الدولي بصورته القائمة اليوم. ونتوقع من الجمعية العامة والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وضع الإطار المعياري والتنفيذي للنظام الإنساني، بغية تحسين تلبية احتياجات ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة.

وتود الولايات المتحدة أن تؤكد مجددا على التزامها القوي نحو النظام الإنساني الدولي. وسنواصل تقديم دعمنا للأمم المتحدة بينما تعمل مع الآخرين للتصدي للتحديات الإنسانية المتزايدة والمتطورة.

السيد ويسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تزداد الكوارث الطبيعية عددا وتأثيرا، وعلى وجه الخصوص خسارة في الأرواح البشرية. ولذلك السبب، وعلى النحو الموصى به في تقرير الأمين العام (A/66/339)، علينا أن نسلم بالأهمية البالغة للتأهب لمواجهة الكوارث وتعزيز قدرات استجابة الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والوطنية وزيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة للتصدي لتلك الحالات.

وللأسف، لم تنج منطقة أمريكا الوسطى من الدمار الذي ألحقته تلك الحوادث. واستجابت الجمعية العامة بصورة عاجلة، باتخاذ القرار ٩/٦٦، لآخر المآسي التي وقعنا ضحايا لها. ولذلك أنا موجود هنا اليوم للأعراب عن امتناننا الصادق على التأييد الواسع الذي قدمه أعضاء الجمعية العامة لذلك القرار المتعلق بالعمل الإنساني، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وحظيت الدعوة العاجلة إلى تقديم المساعدة التي اضطررنا إلى توجيهها بسبب أكثر حالات الطوارئ الخطيرة في أمريكا الوسطى في التاريخ الحديث بأفضل استجابة ممكنة من جميع البلدان التي أبدت تضامنها مع شعوبنا في ذلك الوقت للمعاناة المريرة.

وقبيل اتخاذ ذلك القرار، قدمت السيدة كاثرين براغ نائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ التابعة لمكتب تنسيق الإغاثة الإنسانية تقريرا عن زيارتها الميدانية لأمريكا الوسطى وعن الحالة الإنسانية الخطيرة التي وجدتها هناك. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عانت أمريكا الوسطى من الأمطار التي تجاوزت متوسطها التاريخي بقدر كبير – بما في ذلك الأمطار التي رافقت الإعصار ميتش في عام ١٩٩٨، الذي صنف بأنه أقوى الأعاصير وأشدها فتكا خلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية.

وتقوم حاجة ملحة وماسة بنفس القدر إلى جهود إعادة التأهيل والبناء التي يجب الاضطلاع بها من أجل التغلب على الآثار الخطيرة لتلك العواصف. وصنفت لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أمريكا الوسطى بأنها أكثر مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضة للخطر من الناحية البيئية. وللأسف، كان ذلك واضحا مرة أخرى مع مرور العاصفة المدمرة توماس في العام الماضي. وهذا العام، كانت العاصفة المدارية ١٢ – هاء مسؤولة عن الموت والدمار، بما في ذلك تشريد الآلاف من الأشخاص والخسائر المادية الهائلة التي لحقت بالمحاصيل والمساكن والبنية التحتية الأساسية. وسبب ذلك خسائر كبيرة في النشاط الاقتصادي والتجاري لبلداننا.

وفي كوستاريكا، بلغت الخسائر المبلغ عنها في قطاع الماشية والزراعة وحده أكثر من ٣٤ مليون دولار، مع تدمير آلاف الهكتارات من المحاصيل. وعلى نحو ما أشارت إليه السيدة براغ، فإن حجم الكارثة يتجاوز إلى حد بعيد قدرات بلداننا الاقتصادية والاجتماعية للتصدي لها بمواردنا الذاتية وحدها. ولذلك السبب، كانت المعونة التي تلقيناها بالفعل من الدول الصديقة ومن المنظمات الدولية هامة لتقديم المساعدة إلى نحتاج إليها للمضي قدما بإعادة إعمار برزخ أمريكا الوسطى وإعادة تأهيله. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق لتلك البلدان والمنظمات.

ونحن ندرك مسؤولياتنا الوطنية والإقليمية. ولذلك خصصت حكومات بلداننا أجزاء كبيرة من مواردنا الشحيحة لتخفيف الأضرار ولمواصلة العمل بعزم وبطريقة منسقة لتحسين قدراتنا الوطنية والإقليمية في مجال الحد من أخطار الكوارث وإدارتها وتقديم الرعاية. ولا يزال دعم المجتمع الدولي حيويا وملحا.

وبغية توطيد جهودنا، ندعو أيضا إلى زيادة الاستثمار في إدارة أخطار الكوارث على جميع المستويات، وأيضا في حماية وحفظ بيئة طبيعية متوازنة وفي ضمان التنمية المستدامة والرفاه لجميع سكاننا. وكوستاريكا، شأنها شأن البلدان المجاورة لنا، تعمل على نحو دؤوب للاضطلاع بتلك المهام بأكبر صورة فعالة ممكنة وبالشفافية الواجبة والمساءلة.

وأخيرا، أود أن الفت الانتباه إلى التحديات الكبيرة التي لا نزال نواجهها فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية عموما في جميع أرجاء العالم. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، أود بصفتي الوطنية أن أبرز بعض النتائج والتوصيات الرئيسية في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/81.

أولا، من الواضح أننا بحاجة إلى تشجيع احترام وتأييد أكبر للمبادئ الإنسانية المتعلقة بالحياد والنزاهة والاستقلال – وهي توصية يؤيدها وفد بلدي تأييدا كاملا. ثانيا، مع ذلك لا شك إطلاقا أن إمكانية الوصول المأمونة والحسنة التوقيت وبدون عائق إلى السكان شرط مسبق أيضا لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فعالة، على النحو الذي توضحه الفقرة ٨٠ (ب) من تلك الوثيقة. كما نوافق على أنه من المهم للغاية المحافظة على الطابع المدني للمساعدة في حالات الطوارئ. ونؤيد الدعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى

التصدي لأعمال العنف الجنسي وغيرها من أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية.

وعلينا جميعا أن نعزز التزامنا بالعمل الإنساني القائم على أساس المبادئ.

السيد تارار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتتيح لنا الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ فرصة مؤاتية لتقييم أداء الإطار الإنساني الذي أنشأه ذلك القرار والتحديات التي يواجهها ومن المحتمل أن يواجهها على السواء. ولا تزال مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد التي أكدها القرار، فضلا عن الدور الأولي الذي تضطلع به الدول في تقديم المساعدة الإنسانية على النحو الذي فصله القرار، تتسم بأهمية أساسية، وإلا ستصبح المساعدة الإنسانية غارقة في الاعتبارات السياسية.

وأحد التحديات الأولية التي تواجهنا اليوم هو ازدياد وتيرة وحجم الكوارث الطبيعية التي يؤدي إلى تفاقمها تغير المناخ. وذلك يجعل من الأهمية بمكان زيادة الموارد المتاحة لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية. وخلال فصل الأمطار الموسمية الماضي، عصف بباكستان مرة أخرى فيضان آخر الحق الضرر بالملايين من السكان في الجزء الجنوبي من البلد، الذين كانوا بالفعل يحاولون إعادة بناء حياتهم بعد الفيضانات غير المسبوقة لعام ٢٠١٠. وحشدت حكومة بلدنا جميع مواردها لتقديم وسائل الإنقاذ والإغاثة للسكان المتضررين. ومع أن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بادرا بالاستجابة، يلزم القيام بالمزيد من العمل، نظرا لحجم الفيضانات.

واستنادا إلى تجربتنا في التعامل مع الكوارث الطبيعية، أنشأنا الإطار المؤسسي والبنية التحتية والإطار التشريعي اللازم. ويشمل ذلك الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، التي تقود مواجهة الفيضانات أو غيرها من الكوارث، وتدعمها بدورها السلطات المحلية لإدارة الكوارث.

وأقنعتنا تجربتنا بعدد من النقاط. أولا، لا بد أن تضطلع الدول المعنية بالدور الأولي في ابتدار تقديم المساعدة الإنسانية وتحديدها وتنسيقها وإيصالها. ولا بد أن يبقى احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها المعايير البارزة في كل أوجه التنسيق، على النحو المجسد في القرار ١٨٢/٤٦.

ويساعد تحسين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإخضاعه للمساءلة وشموله في تحسين التنسيق.

وبغية ادخار الأموال، من الأهمية بمكان استغلال أشكال بديلة للمساعدة، مثل زيادة الشراء المحلي للموارد المادية واستئجار الخبرة المحلية.

ومن الضروري بناء الثقة فيما بين المانحين والأطراف الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والبلدان المتضررة.

وينبغي ضمان أن يخضع للمساءلة جميع الأطراف الفاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما في مجال إيصال المساعدة في الميدان. وعلى الأمم المتحدة تحسين قدراتها للتأكد من إنفاق الأموال على الغرض المنشود.

ومن الضروري بناء القدرات في البلدان الأكثر عرضة للتأثر بحالات الطوارئ الإنسانية، باعتبارها عنصرا هاما في التأهب المحلي.

والأكثر أهمية، ينبغي التركيز لا على إعادة الحياة بل على إعادة أسباب كسب الرزق أيضا، بتحسين تكامل الإنعاش مع التنمية.

ومن الأهمية بمكان أيضا إبراز كون آليات الإبلاغ ينبغي أن تتابع الوقائع وان تظل مدركة للحالات المختلفة

التي لا يمكن المقارنة بينها. وينبغي تجنب تسييس أعمال الإغاثة الإنسانية.

وتدين باكستان جميع الهجمات التي تشن على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تقدم الخدمات القيمة للغاية للأشخاص الذين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، نود أن نحث على إبقاء المساعدة الإنسانية فوق كل الاعتبارات وعلى أن تظل بعيدة عن التباينات والذرائع السياسية. ويتطلب نجاح تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ الحساسية تجاه الحالات المعينة واستجابة للاحتياجات الحقيقية. ولا يمكن ذلك ما لم نتخل عن اتباع نهج حل واحد يناسب الجميع نحو تقديم المساعدة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في مناقشة صباح هذا اليوم. طلب أحد الممثلين ممارسة حق الرد. أود أن اذكر الأعضاء بأن بيانات ممارسة حق الرد تقتصر على مدة ١٠ دقائق، للبيان الأول، وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): يمارس وفد بلادي حق الرد على بيان الوفد الكندي، الذي ألقاه في إطار البند ٧٠ من جدول أعمال الجمعية العامة.

تحدث الزميل ممثل كندا اليوم ذاكرا بلادي سوريا بالاسم في معرض حديثه عن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ونحن إذ نرحب بالاهتمام الإيجابي لبعض الدول الصديقة والحريصة على مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق في معرض تقديم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، فإننا من ناحية أخرى نرفض رفضا قاطعا التدخل الكندي في شؤوننا الداخلية. ونعتبره تحركا انتهازيا ونفاقا سياسيا فاضحا ينتهك الميثاق وأبسط معايير القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول. نقول هذا ولدينا الكثير من الشواهد والدلائل التي تشير إلى أن الدوافع التي حدت بالممثل الكندي إلى قول ما قاله مبنية على المعايير المزدوجة وتسييس ما لا يجب تسييسه من مسائل هامة كمسائل المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ.

ولإبراز صحة ما نقول نذكر السادة الحاضرين بأن الوفد الكندي الذي يبرز حرصه الشديد على مسائل إيصال المساعدات الإنسانية قد صوت معارضا لمشروعي القرارين المتعلقين بالجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل، وكذلك العديد من القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ولو كان حرص الممثل الكندي في بيانه حقيقيا لكان انضم تحت قبة هذه الشرعية الدولية إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي رفضت جهارا استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل. ولكان ممثل كندا أدان أيضا بشكل صريح استمرار حصار غير إنساني وحصار جماعي تفرضه إسرائيل منذ أربع سنوات على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومنع إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية إلى هذا القطاع المنكوب. كنا نتمنى لو أنه أدان مقتل موظفي الأمم المتحدة أثناء تأديتهم لمهامهم السامية في حماية المدنيين الفلسطينيين، وتقديم المساعدات الإنسانية لهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولو أدان أيضا تدمير القوات الإسرائيلية لمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في قطاع غزة خلال العدوان الهمجي الإسرائيلي على القطاع في عام ٢٠٠٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.